وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي/.....

السنة الجامعية: 2020/2019

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

آليات تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة الطارف)

تخصص: اقتصادي نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتور:

- مزيان عبد الغفور

منإعداد الطالبتين:

- شيماء رزق الله
- يسرى تحري

إهداء

الحمد لله عز وجل واشكره الذي أنار لي طريق العلم و منحني القدرة والصبر و وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع بكل بساطة أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

سر النجاح والفلاح التي لم تبخل علي بدعائها "أمي الحنونة"

إلى من كان سببا في ما وصلت إليه "والدي العزيز"

راجية من المولى عز وجل أن يحفظهما لي ويمدهما بالصحة والعافية

إلى من ترعرعت بينهم إخوتي "رمزي، كريم'' وزوجاتهم "رندا، إيمان" وإلى أختي "أمينة" وزوجها "رمزي"

وإلى عصافير الجنة "مسلم" و"أسيل"

وإلى كل الأهل والأقارب

إلى رفيقات الدرب اللاتي كانوا بمثابة إخوتي وكل صديقاتي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل من ساعد في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة صادقة

شيماء

Designs by Sosi

أحمد الله عز وجل الذي أنار لي
طريق العلم ومنحني القدرة
والصبر ووفقني في انجاز
هذا العمل المتواضع الذي اهديه:

إلى نبع الحنان وحضن الأمان إلى
من أيقضت ليلها لراحتنا وسهرت
على سعادتنا وكانت بمثابة
المشعل الذي يترقب
خطواتنا،وتمنت دوما أن نكون في
أعلى المراتب. أمي حفظها الله"

إلى رمز الجهاد والنضال ومنبع
القوة والإحسان ، إلى من وهبني
سيف الصبر والكفاح، إلى من
أعتبره في شق طريق النجاح
" أبي حفظه الله "

إلى إخوتي وأخواتي الذين
تقاسموا معي عبء الحياة
"حنان، عيسى، خديجة، موسى"

إلى كل من مدَ لي يد العون وفسح
الطريق أمام طارقي أبواب
المعرفة.

يسرى

شكر

الحمد لله الذين نستعين به ونشكره ونهتديبه الذي يسرلنا أمرنا وهون علينا الصعب حتى تم انهاء هذا العمل، فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناءا يليق بعظمته وأصلي وأسلم على خيرخلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

نتوجه بجزيل الشكروامتناننا إلى الأستاذ المشرف "مزيان عبد الغفور" جزاه الله خيرا على ما قدمه لنا من تعليمات وتوجيهات ساهمت في إثراء موضوع دراستنا

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى مديروجميع موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف

وإلى كل يد كريمة مدتنا بالعون وجميع من ساهم من قريب أو بعيد ولوكان بحرف واحد لرفع معنوياتنا ولم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه

وإلى كل من أعاننا ولو بكلمة طيبة

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين غذوا أذهاننا و أناروا عقولنا

الملـخــص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كل الإجراءات و الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروضوالمخاطر المصاحبة لها واكتشاف الأسباب التي تؤدي إلى وقوع هذه المخاطر والطرق المتبعة لتسييرها وفهم واستيعاب الكيفية التي بواسطتها يستطيع البنك تسيير هذه المخاطر من خلال القيام بدراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADRوكالة الطارف.

حيث تم استخدام أسلوب المقابلة في جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني بالإضافة إلى تقديم دراسة لحالة قرض إيجاري ممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف وطرق تحصيله.

تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن أكثر المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف عند منح القروض هي مخاطر عدم السداد.

عند حدوث هذه المخاطر فإن البنك يلجأ إلى التحصيل الودي أولا ثم القانونيلاسترجاع أمواله عند عدم قدرة العميل على سداد الدين.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القروض البنكية، مخاطر القروض، تسيير مخاطر القرض.

Résumé

Cette étude vise à connaître l'ensemble des procédures et considérations à prendre en compte lors de l'octroi des prêts et les risques qui y sont associés, à découvrir les raisons qui conduisent à la survenance de ces risques et les méthodes utilisées pour les gérer, et à comprendre et comprendre comment la banque peut gérer ces risques en réalisant une étude de terrain dans la BADR Agence El-Tarif.

Lorsque la méthode d'entretien a été utilisée pour collecter des informations sur le terrain, en plus de présenter une étude du cas d'un crédit-bail accordé par la Banque de développement agricole et rural et l'agence Al-Tarif et les modalités de sa récupère.

Il a été constaté dans cette étude que le risque le plus élevé auquel la Banque pour l'agriculture et le développement rural et l'Agence Al-Tarf sont exposés lors de l'octroi de prêts est le risque de non-paiement.

Lorsque ce risque survient, la banque recourt d'abord au recouvrement à l'amiable, puis légal pour récupérer son argent lorsque le client est incapable de payer la dette.

Mots clés: banques commerciales, prêts bancaires, risque de crédit, gestion du risque de crédit.

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف**	100

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـدول	الصفحة
01	موارد واستخدامات البنك التجاري	18
02	أنواع القروض حسب الزمن	23
03	معايير منح القروض	30
04	نسب السيولة	64
05	نسب النشاط	65
06	نسب المديونية	66
07	نسب التوازن الهيكلي	67
08	مكونات رأس المال	75
09	تقسيم دول العالم حسب أوزان المخاطر الائتمانية	77
10	أوزان المخاطر حسب أنواع الموجودات وفقا لاتفاقية بازل I	78
11	الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل II	82
12	المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III	86
13	البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف	93
14	مميزات المرحلة الثانية 1991 –1999	95
15	نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي	96

16	**أنواع القروض المقدمة من طرف بنك BADRوكالةالطارف**	105
17	**القرض الممنوح من طرف البنك (دراسة الحالة)**	117

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتويـــــــــات	رقم الصفحة
ملخـص	I
إهـــداء	III
شكـــــر	V
فهرس الأشكال	VI
فهرس الجداول	VII
الفهـــرس	IX
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية والقروض	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: البنـوك التجارية ماهيتها ووظائفها	**8**
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	**8**
الفرع الأول– مفهوم البنوك التجارية	**8**
الفرع الثاني– أهمية البنوك التجارية	**10**
الفرع الثالث– أهداف البنوك التجارية	**11**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	**12**
الفرع الأول– الوظائف التقليدية	**12**
الفرع الثاني– الوظائف الحديثة	**14**
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية	**15**
الفرع الأول– موارد البنوك التجارية	**15**
الفرع الثاني– استخدامات البنك التجارية	**17**
المبحث الثاني: نظرة عامة حول القروض	**20**
المطلب الأول: ماهية القروض	**20**
الفرع الأول– مفهوم القروض	**20**

الفرع الثاني– خصائص القروض	21
المطلب الثاني: أنواع القروض وأهميتها	22
الفرع الأول– أنواع القروض	22
الفرع الثاني– أهمية القروض	27
المطلب الثالث: مصادر القروض	28
المبحث الثالث: سياسات الإقراض	30
المطلب الأول: معايير وإجراءات منح القروض	30
الفرع الأول– معايير منح القروض	30
الفرع الثاني– إجراءات منح القروض	32
المطلب الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض	34
المطلب الثالث: الضمانات المقدمة عند منح القروض	36
الفرع الأول– مفهوم الضمانات	37
الفرع الثاني– أنواع الضمانات	37
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها	
تمهيد	42
المبحث الأول: ماهية مخاطر القروض	43
المطلب الأول: مفهوم وأنواع مخاطر القروض	43
الفرع الأول– مفهوم مخاطر القروض	43
الفرع الثاني– أنواع مخاطر القروض	44
المطلب الثاني: أسباب مخاطر القروض	48
الفرع الأول– الأسباب المتعلقة بالبنك	48
الفرع الثاني– الأسباب المتعلقة بالعميل طالب القرض	50
الفرع الثالث– الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والفنية	51
المطلب الثالث: نتائج مخاطر القروض	52
المبحث الثاني: تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها	54
المطلب الأول: آليات وأساليب تسيير مخاطر القروض	54

الفرع الأول– آليات تسيير مخاطر القروض	**54**
الفرع الثاني– أنظمة الإنذار المبكر	**57**
المطلب الثاني: تقدير وتقييم مخاطر القروض	**61**
الفرع الأول– طريقة التحليل المالي	**61**
الفرع الثاني– طريقة التنقيط	**68**
المطلب الثالث: إجراءات الحد من مخاطر القروض	**69**
المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض وفقا لاتفاقية بازل I.II.III	**73**
المطلب الأول: ماهية لجة بازل	**73**
الفرع الأول– نشأة لجنة بازل	**73**
الفرع الثاني– تعريف لجنة بازل	**74**
الفرع الثالث– أهداف لجنة بازل	**74**
المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل الأولى	**75**
الفرع الأول– تحديد مكونات رأس المال	**75**
الفرع الثاني– تحديد نسبة كفاية رأس المال	**75**
الفرع الثالث– تقسيم دول العالم حسب أوزان المخاطرة الائتمانية	**76**
الفرع الرابع– ترجيح المخاطر	**77**
المطلب الثالث: لجنة بازل IIو III	**81**
الفرع الأول–اتفاقية بازل II	**81**
الفرع الثاني: اتفاقية بازل III	**85**
خلاصة الفصل	**90**
الفصل الثالث:دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد	**92**
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**93**
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**93**
الفرع الأول– تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**93**
الفرع الثاني– نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**93**
الفرع الثالث– تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**94**

المطلب الثاني: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**97**
المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**101**
الفرع الأول– أهدافبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**101**
الفرع الثاني– مهامبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**102**
المبحث الثاني: التعريف بمنتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**105**
المطلب الأول: أنواع القروض في بنك BADR وكالة الطارف	**105**
المطلب الثاني: إجراءات منح القروض والاعتبارات الواجبمراعاتها	**107**
الفرع الأول– إجراءات منح القرض من طرف بنك الـBADR وكالة الطارف	**107**
الفرع الثاني– الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض من طرف وكالة BADR الطارف	**107**
المطلب الثالث: المطلوبة والشروط المتوفرة في العميل	**109**
الفرع الأول– الضمانات المطلوبة	**110**
الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها في العميل للموافقة على طلب القرض	**110**
المبحث الثالث:المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف وكيفية تسييرها	**110**
المطلب الأول: أنواع المخاطر التي يتعرض لها بنك BADR وكالة الطارف	**112**
المطلب الثاني: تقدير وتسيير مخاطر القروض والإجراءات المتبعة لاستردادها	**112**
الفرع الأول: تقدير وتسيير مخاطر القروض	**112**
الفرع الثاني: الإجراءات التي يتبعها بنك الـBADR وكالة الطارف لاسترداد القرض	**115**
المطلب الثالث : دراسة حالة لتسيير مخاطر قرض اعتماد إيجاري Leasing	**116**
الفرع الأول: تقديم العميل والقرض	**116**

الفرع ثاني: عدم قدرة العميل على سداد الدين	**117**
خلاصة الفصل	**119**
خاتمـــــة	**121**
قائمة المراجع	**125**
الملاحـــــق	**136**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث نظرا لمساهمتها في دعم و تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

حيثيتمثل النشاط الأساسي للبنوك في قبول الودائع و منح القروض للعملاء سواء الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، والتي تعتبر المصدر الأول لربحيتها من خلال ما تحققه من عوائد وذلك بوضع سياسة إقراضية وفقا لإجراءات ومعايير محكمة يتبعها البنك.

إن إقدام بنك على منح قروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنكمن خلال مركزه المالي والضمانات التي يقدمها، إلا أنها تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة سواء كانت مرتبطة بالعميل أو بالبنك في حد ذاته.فلا يمكن وجود قرض دون احتمال حدوث المخاطر المرتبطة به ولو كانت ضئيلة.

كما يعتبر قرار الإقراض من أخطر القرارات على الإطلاق لأن تلك القروض التي تمنحها البنوك ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين لديها،حيث أنه من الصعب أن تحصل البنوك على تلك الودائع ثم القيام باستردادها مرة أخرى بعوائد وأقل درجة من المخاطر وهذا ما يجبرها على ضرورة توخي الحيطة والحذر عند تقديمها للقروض.

من بين الوظائف التي تقوم بها البنوك هي إدارة المخاطر المصرفية لذلك فإن القرار الائتماني المدروس بدقة هو الضمان الأكبر للمصارف لتجنب الوقوع فى هذه المخاطر وهذا ما يجعل البنوك ملزمة بوضع سياسات إقراضية في منح القروض تكون على درجة عالية من الدراسة من أجل تسيير هذه المخاطر أو التقليل من حدتها بإتباع آليات وأساليب محددة.وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف تتم عملية تقييم وتسيير مخاطر القروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف للتقليل من المخاطر المحتملة للقرض؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- على أي أساس تمنح القروض، وما هي الضمانات والشروط المفروضة من طرف البنوك التجارية في الجزائر؟
2- ما هي أهم المخاطر المحتملة عند منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR- وكالة الطارف؟
3- كيف تتعامل الوكالة المصرفية بالطارف مع المخاطر التي تتعرض لها عند الإقراض؟

الفرضيات:

1- تمنح القروض على أساس شخصية العميل وقدرته على السداد والضمانات التي يقدمها العميل المتمثلة في الرهن بأنواعه والتي تعد الشرط الأساسي لمنح القروض.
2- من أهم المخاطر التي يتعرض لها الفلاحة والتنمية الريفية BADR- وكالة الطارف عدم مخاطر عدم السداد.
3- عند حدوث الخطر فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلجأ إلى التحصيل الودي أولا ثم القانوني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1- معرفة كل الإجراءات و الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض.
2- التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منح القروض.
3- اكتشاف الأسباب التي تؤدي إلى وقوع هذه المخاطر والطرق المتبعة لتسييرها.
4- فهم واستيعاب الكيفية التي بواسطتها يستطيع البنك تسيير هذه المخاطر من خلال القيام بدراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADRوكالة الطارف.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في ما يلي:

- إعطاء مفهوم واسع للقروض وإجراءات منحها، ومدى فعاليتها في تطوير المنظومة الاقتصادية.
- معرفة كل ما يحيط بالقروض من أخطار وآليات تسييرها، والضمانات المطلوبة لتحصيل القروض المتعثرة.

أسباب اختيار الموضوع:

- يعد موضوع الدراسة ضمن التخصص الذي نزاول فيه الدراسة،اقتصاد نقدي وبنكي.
- إضافة معلومات جديدة تدعم البحث العلمي.
- تزايد ظاهرة تعثر القروض وآثارها السلبية على المقترض و البنك.
- الرغبة في معرفة الآليات المتبعة في تسيير مخاطر القروض.

منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات اتبعنا:

- **المنـهج الوصفي:** من خـلال الجانـب النظـري وذلك بـالتعرف علـى أنـواع القـروض والمخاطر المرتبطة بها وآليات تسييرها.
- **منـهج دراسـة الحالـة:** مـن خـلال الدراسـة الميدانيـة ببنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة BADR وكالة الطارف التي من خلالها نحاول إسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع البنك وتناول لحالة محددة تتعلق بكيفية تعامل البنك مع عدم القدرة على السداد (باعتبار الخصوصية المتعلقة بالمنطقة).

حدود الدراسة:

1-الحدود المكانية: القيام بالدراسة الميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف.

2- الحدود الزمنية: شملت الدراسة الميدانية فترة شهر سبتمبر من سنة 2020 من خلال الاستعانة بأدوات بحثية تمثلت في المقابلة والاستمارة.

الدراسات السابقة:

1/ إيدروج جمال: تقييم وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر3، 2015-2016:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الطرق المالية وغيرها التي تسمح للبنك بتقييم خطر القرض والكيفية التي يستطيع بواسطتها البنك تسيير هذا الخطر، حيث تم استخدام المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف بغض النظريات والطرق العامية لتقييم مخاطر القروض، والمنهج التحليلي لتحليل وتقييم مخاطر القروض والتحكم فيها، ومنهج دراسة الحالة في الفصل التطبيقي لتقييم إحدى الأدوات التسييرية الهامة للتحكم في المخاطر الاقراضية، حيث تم التوصل الى عدة النتائج منها أن البنك وسيط مالي يجري جردا مفصلا لجميع الأخطاء التي يمكن التعرض لها، بالإضافة إلى وجود أهمية كبيرة للآليات و السياسات العامة للقروض والضمانات المطلوبة لتحصيل البنك للديون.

2/ البرود أم الخير آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارةمخاطر القروض ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم اقتصادية والعلوم جامعة علي لونيسي-البليدة 2 2016/2017:

تهدف هذه الدراسة إلى :إظهارأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تربية الأنظمة المصرفية عامة وإدارة المخاطرة خاصة ، مدى تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة في سبيل تفعيل إدارة المخاطر ،حيث تم استخدام المنهج الوصفي لتغيير الأحداث والظواهر ،والمنهج التاريخية الوقوف على أهم المحطات التاريخية التي ميزت للازمات المثالية والحوكمة و لجنة بازل

وتطـور النظـام المصـرفي الجزائـري ، والمـنهج التحليلـي لمعرفـة مـدى التـزام القطـاع المصـرفي بالمعـايير الاحترازيـة ،ومـنهج دراسـة الحالـة فـي الدراسـة التطبيقـي .حيـث تـم التوصل إلى عدة نتائج :يعتبر القطاع المصرفي السليم اهم المؤسسات التي تساهم في بناء اطـار مؤسسـاتي الحوكمـة ،إن تطبيـق مبـادئ الحوكمـة يسـاهم فـي تفعيـل إدارة مخـاطر القروض .

3/ سمية بن عمر: إدارة مخاطر القروض باستعمال SCORING، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ،كلية العلوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة 2015/2014:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية على نموذج القرص التنقيطي كأداة من أدواتإدارة مخاطر القروض وتطويرها وفق طرق إحصائية حديثة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلية في الجانب النظري و منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي ،حيث تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: أن نموذج SCORINGهو طريقة مكملة الطريقة الكلاسيكية :عند تطبيق نموذج SCORINGتنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر القروض و إمكانية التنبؤ بها قبل حدوثها .

4/ زايدي صبرينة: إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي أمحند أولحاج- البويرة، 2014-2015:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بآليات وأدوات إدارة المخاطر في البنوك وتقييم مدى كفاءة أنظمـة المعلومـات وتقنيـات التحليـل فـي دعـم نظـم وعمليـات إدارة المخـاطر فـي البنـوك التجارية، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها أن قرار منح القروض هو مشكلة بالنسبة لأي بنك تجاري فأي خطأ عند منحه القرض قد يجر إلى مشاكل تؤدي حتى إلى إفلاس البنـك لـذلك لا بـد مـن دراسـة معمقـة لحالـة العميـل، كمـا تعتبـر الضـمانات مـن الشـروط الجوهرية التي يبنى على أساسها قرار رفض أو قبول منح القرض.

5/ لبصير صورية: تسيير مخاطر عدم سداد القروض ففي البنوك التجاريـة، مذكرة لنيل شـهادة الماسـتر فـي العلـوم الاقتصـادية، تخصـص ماليـة وإدارة المخـاطر، كليـة العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر المتعلقة بمنح القروض وطرق تسييرها ومعرفة كيفية تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجانب النظري ومنهج دراسة الحالة وذلك لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، تم التوصل إلى عدة نتائج منها أن نسبة العجز عن

السداد في قروض الاستثمار متوسطة الأجل أكبر من نسبة العجز في قروض الاستغلال بالنسبة للوكالة، إن ابنك يقوم بطلب ضمانات تكون أكثر من مبلغ القرض وهذا من اجل التقليل من مخاطر عدم السداد، وأن الإجراءات المتبعة في الوكالة هي التحصيل بنوعيه الودي و القانوني.

صعوبات الدراسة:

- أغلب الوثائق مكان التربص تعتبر من الأسرار الإدارية يصعب الاطلاع عليها.
- صعوبة القيام بالدراسة الميدانية بسبب جائحة كورونا.

هيكل البحث:

من أجل التوصل إلى الأهداف المسطرة قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات حول البنوك التجارية و القروض وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان البنوك التجارية ماهيتها ووظائفها أما المبحث الثاني يتضمن نظرة عامة حول القروض وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى سياسة الإقراض، أما الفصل الثاني قد تمحور حول تسيير مخاطر القروض وطرق تقديرها كما تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى مخاطر القروض البنكية أما المبحث الثاني تضمن كيفية تسيير مخاطر القروض من طرف البنوك التجارية أما المبحث الثالث تضمن إدارة مخاطر القروض وفقا لمقررات لجنة بازل 1 2 3 بالنسبة للفصل الثالث فقد قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف وفي البحث الثاني تطرقنا إلى التعريف بمنتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف، في المبحث الثالث تطرقنا إلى المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الطارف و كيفية تسييرها.

الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: ماهية القروض

المبحث الثالث: سياسات الإقراض

تمهيـــــد:

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني وتزداد مع مرور الوقت وضع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة بالتمويل.

تشكل القروض البنكية الركيزة الأساسية لنشأة البنوك وتعتبر الخدمة الرئيسية التي تقدمه، حيث تلجأ المؤسسات والأفراد للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها، ولكن هذا التمويل نجد انه تحكمه سياسة معينة تسمى سياسة الإقراض التي تقوم بدراسة الجوانب المتعلقة بالقرض وذلك وفق معايير وإجراءات لتقديم قرض أقل عرضة للمخاطر.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البنوك التجارية ماهيتها ووظائفها

المبحث الثاني: نظرة عامة حول القروض

المبحث الثالث: سياسات الإقراض

المبحث الأول: البنوك التجارية ماهيتها ووظائفها

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

الفرع الأول :مفهوم البنوك التجارية

أولا: تعريف البنك

كلمة بنك (بالفرنسية Banque وبالانجليزية BANK) مشتقة لغويا من كلمة banca باللاتينية وكلمة BANKO بالايطالية، وهي تعني في كلتا الحالتين الطاولة وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرّافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى بعد ذلك ليقصد به المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات وأصبحت في النهاية المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة أي البنك بالمفهوم الحديث وأصبحت هذه الكلمة مستعملة في معظم اللغات[1].

كما وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة :

-من التعريفات الكلاسيكية هي "أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيستين من العملاء: الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".

[1]- سليمان ناصر: **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 08 .

– أما الحديثة تعرف البنك أنه " مجموع من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي "[1].كما يمكن تعريف البنوك التجارية على أنه مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل في السوق النقدي وتطلع أساسا لتلقي الودائع بمختلف أنواعها كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل[2].

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

هي التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة حيث يعتبر نوع من الوساطة الحالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية وتتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع من النقود هي نقود الودائع[3].

–من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسة وساطة ومكان يلتقي فيه عارضي الأموال الفائضة عن حاجتهم مع طالبيها ويمكن أن يكون هؤلاء الأشخاص طبيعيين أو معنويين حيث تستعمل النقود كمادة أولية ويطلق عليها الودائع وتستخدم في عمليات الإقراض والخصوم وغيرها من العمليات.

[1]- عبد الكريم أحمد جميل: **التسويق المصرفي**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 7.
[2]- العاني إيمان:**البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2007/2006، ص 4.
[3]- شلايفية فاطمة الزهراء، مراسلي كريمة: **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، الجزائر، 2017/2016، ص 6.

الفرع الثاني : أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك بما يلي[1]:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب رأس المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويل الأجل.

- إن وساطة البنوك تزيد عن سيولة الاقتصاد بتقديم أصل تربية من النقود يدرّ عائدا مما يعطّل الطلب على النقود.

- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف وشروط مختلفة المستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأموال المالية التي لا يقبل عليها

أو استثمارها أو تقديم الأموال والدعم لكل من يحتاجه من خلال حاجة الأفراد وحاجة الهيئات وحاجة الحكومة وذلك وفقا لما يلي[2]:

[1]- محمد فتحي البدوي: **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية، ط1، الجيزة، القاهرة، 2012، ص 30.

[2]- خديجة مراخي:**واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وسير المخاطر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص 6 – 7.

- **حاجة الأفراد للبنوك التجارية:** حيث يحصل الفرد على الإيرادات من خلال تأديته لنشاطات يومية وذلك من أجل تغطية المصاريف ففي حالة حدوث عجل بمعنى أن إيراداته لا تغطي مصاريفه يلجأ الفرد إلى البنك.

- **حاجة المؤسسات للبنوك التجارية:** تكمن أهميتها بالنسبة للمؤسسات باعتبارها الممول الرئيسي لها إضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه في تسهيل المعاملات الخاصة بالتجارة سواء داخلية أو خارجية. (من حيث المعاملات التجارية).

- **حاجة الحكومة للبنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية أداة منفّذة للسياسة النقدية فأهميتها تكمن في مدى التزامها بتوصيات وقرارات السلطة التنفيذية المتمثلة في البنك المركزي من خلال خلق وسائل الدفع في الاقتصاد والرفع من الفرص التمويلية الضرورية للاستثمار وأيضا قيامها ببيع وشراء الأسهم والسندات، تقديم القروض اللازمة للاقتصاد الوطني وتنفيذ المخططات التنموية التي تقوم الدولة بإعدادها.

الفرع الثالث : أهداف البنوك التجارية

يمكن إدراج أهداف البنوك التجارية فيما يلي:

1-الربحية:يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسب لأصحاب رأسمال البنك.

2-الأمان:من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرين، وكلما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على

أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإن البنوك التجارية لا بدّ وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي يتعرض لها نتيجة عملية التمويل[1].

3-السيولة:تتمثل في قدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة بمعنى أن يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أية لحظة باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فعند نقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية خطر لهذا على البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة[2].

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية والغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات التي تقدمها للعملاء بعد أن كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض ويمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

الفرع الأول: الوظائف التقليدية

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمه البنوك في ما يلي:

1-قبول الودائع وتنمية الادخار: تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على أخطار سابقة أو بعد انتهاء أجال محددة ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنك التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي[3]:

1.1حسابات جارية (دائن):هي الودائع التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين أو اعتباريين وقد تكون

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي: **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002،ص25.
[2]- رامي أكرم مزيق: **دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية**، رسالة لنيل درجة الماجستير في قسم إدارة الأعمال، جامعة تشرين اللاذقية، سوريا، 2014، ص 31 – 32.
[3]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي:**إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 69.

أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها أو قد تكون أرصدة بعض الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر "[1].

2.1الودائع لأجل:تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

3.1ودائع بإخطار:هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.

4.1ودائع التوفير:وهي تتمثل في المدخرات التي يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود يود على السحب منها[2].

2-تشغيل موارد البنك: على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة، الربحية والضمان[3].

3-تقديم القروض: تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لمحتاجيها وهي نوعين:

1.3**قروض بضمان:** وذلك بضمان أوراق مالية أو سلع مختلفة.

2.3**قروض بدون ضمان:** تمنح على أساس الثقة للمتعاملين الرئيسين مع البنك كونه متأكد من مركزه المالي.

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي: **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2]- العاني إيمان: **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 5 – 6 .
[3]- جميل السعودي: **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 40.

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة

البنك التجاري يسعى دائما إلى دفع رقم أعماله وضبط وترشيد مصروفاته وأعباءه وذلك ما أدى به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها المتعاملين معه ومن أبرزها:

1-إصدار البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد أو البلاستيكية):وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات.

2-إصدار خطابات الضمان:يقصد بخطاب الضمان هو تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف آخر خلال الفترة المحددة في الخطاب، وذلك في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق ويتقاضى البنك عمولة[1].

3-تمويل التجارة الخارجية:تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات االمستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

4-تحصيل الشيكات:تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحويل نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

5-تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:الأوراق التجارية هي أدوات ائتمان قصيرة الأجل حيث يقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه وقد يحدث أو يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة مما يضطرهم إلى اللجوء إلى البنوك التجارية قصد

[1]- زايدي صبرينة : **إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي أمحند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص 14.

خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها[1].

6-القيام بعمليات التوريق:تعني تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال[2].

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التجاري من خلال دراسة عناصر الأصول والخصوم في ميزانيته.

الفرع الأول :موارد البنوك التجارية:

أولا: الموارد الذاتية (الداخلية)

في مثل هذا الجانب في المصادر المختلفة لموارد البنك التي تعد التزامات اتجاه الغير وتشمل على ما يلي:

1-رأس المال:وهو عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها مساهمو البنك بالفعل مساهمة منهم في رأسماله، ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله.

2-الاحتياطات:ويقصد بهذه الاحتياطات تلك المبالغ التي تقتطع من الأرباح ولا توزع على المساهمين وتوضع جانبا في شكل احتياطي وذلك بغرض استخدامها في أنشطة معينة للبنك وتتألف الاحتياطات من[3]:

---

[1]- العاني إيمان: **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 6 – 7.

[2]- جعفر هني محمد، حكيم براضية: **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، ص 138.

[3]- رزق الله شيماء، تحري يسرى:**دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018/2017، ص 22 -23 .

1.2-الاحتياطي القانوني (الإلزامي):تمثل حجم الأموال النقدية السائلة والتي يحتفظ بها البنك لمواجهة الالتزامات القانونية والتشريعية وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي[1].

2.2-الاحتياطي الخاص (الاختياري):يقوم به البنك دون التزام قانوني بغرض تقوية المركز المالي للبنك أمام العملاء والغرض العام من تكوين الاحتياطات هي تحقيق ضمان ضد تقلباتهم الأصول وضد المدينالمعدومة واللجوء إليها عند الرغبة في التوسع[2].

3-الأرباح المدورة:وهي الأرباح الغير موزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري ،وسميت بالأرباح المدورة لأن المصرف يجمعها كل عام و يضيفها إلى الميزانية بشكل دوري . [3]

ثانيا : الموارد الخارجية

وتتمثل الموارد الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الذاتية وتشمل المصادر الخارجية على ما يلي:

1-الودائع المصرفية:هي المبالغ النقدية التي يقدمها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف لإيداعها لديه ،على أن يتعهد هذا الأخير بردها عند الطلب أو بالشروط المتفق عليها وتكون هذه الودائع على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب أو على شكل ودائع ادخارية أو لأجل[4].

2-شيكات حوالات اعتمادية دورية مستحقة الدفع:هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

---

[1]- جعفر هني محمد، حكيم براضيه: **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 57 – 58.

[2]- عولمي عفاف:**دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/2015، ص 7.

4- بن رمضان رشيد، قبلي محمد: **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و مالي، جامعة مغنية- الجزائر، 2015، ص 21 ،

[4]- علي سيد اسماعيل :**أبحاث معاصرة في الإقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية و المصرفية**،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،ط1،2020،ص ص 115-116.

3-مستحق البنوك: يمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية أو أجنبية حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية

ويقصد بها كافة حقوق البنك لدى الغير ويعبر عن الجانب الدائن في ميزانية البنك وتبين الاستخدامات المختلفة لأموال البنك وهي كما يلي:

1-الأرصدة النقدية الحاضرة:وتمثل النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزانته والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية القانونية والنقود المساعدة وما يكون في حيازته من عملات أجنبية وهي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك.

2-الحوالات المخصومة:وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري وهي نوعان[1]:

1.2أذونات الخزينة:هي سندات أذنية بفئات محددة لدين قصير الأجل تصدرها الخزينة العمومية وبسعر فائدة منخفض لأغراض تمويل النفقات العامة[2].

2.2الأوراق التجارية:هي محررات مكتوبة وفقا لأوضاع شكلية وبيانات يحددها القانون قابلة للتداول بالطرق التجارية ويمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود يستحق الوفاء بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين[3].

3-محفظة الأوراق المالية:يقصد بها جميع أنواع الأسهم والسندات العامة والخاصة، وهي تمثل استثمارات البنك التجاري من الأوراق المالية سواء كانت أوراق مالية خاصة الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات الخاصة أو أوراق مالية عامة وهي السندات التي تصدرها الهيئات العامة والدولة كالقروض مستحقة بعد فترة طويلة[4].

---

[1]- رزق الله شيماء، تحري يسرى: **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[2]- محمد الفاتح محمود المغربي: **نقود وبنوك**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 94.
[3]- محمد بن بلعيد أمنو البوطيبي، **الأوراق التجارية المعاصرة، طبيعتها القانونية وتكييفها الفقهي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006، ص 24.
[4]- نعمان محصول:**سير محفظة الأوراق المالية في البنوك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة جيجل، 2007/2006، ص 18.

4-القروض والسّلفيات: تعتبر بمثابة ائتمان قصير الأجل تقوم به البنوك التجارية لتغطية احتياجات النشاط الاقتصادي من رأس مال العامل وبالطبع نقل درجة السيولة التي تتمتع بها القروض والسلفيات حيث لا يمكن الحصول عليها على الفور وقبل ميعاد استحقاقها دون التعرض لخسارة ما وقد يمنح البنك التجاري هذه القروض والسلفيات مقابل ضمان عيني أو بدون ضمان عيني[1].

وفي الجدول الآتي يبين العناصر الأساسية المكونة لميزانية البنك التجاري:

الجول رقم01: موارد واستخدامات البنك التجاري

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
1- الموارد الذاتية (الداخلية):	**1- الأرصدة النقدية الحاضرة:**
1.1 رأس المال	1.1 نقود حاضرة في خزينة البنك
2.1 الاحتياطات	2.1 أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي
- احتياطي قانوني	3.1 شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل
- احتياطي خاص	**2- حوالات مخصومة:**
2- الموارد الغير ذاتية (الخارجية):	1.2 أذونات الخزينة
1.2 شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع	2.2 أوراق تجارية
2.2 مستحق الدفع	**3- محفظة الأوراق المالية (استثمارات البنك)**
3.2 الودائع	1.3 أوراق مالية خاصة (أسهم وسندات خاصة)
- الجارية	2.3 أوراق مالية عامة (سندات حكومية)
- لأجل	
- لإخطار	
- التوفير	

[1]- محمد الفاتح محمود المغربي:**نقود وبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 96.

	4- قروض وسلفيات 1.4 قصيرة الأجل 2.4 متوسطة الأجل 3.4 طويلة الأجل
مجموع الخصوم	مجموع الأصول

المصدر: قحايرية سيف الدين:**محاضرة بعنوان البنوك التجارية وادارة السيولة**، مقياس اقتصاد نقدي وبنكي معمق، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2019/2018.

المبحث الثاني : نظرة عامة حول لقروض

يمثل الإقراض الشكل الأساسي للمعاملات فإن الجانب الأكبر من المعاملات التي تتم في الوقت الراهن ليست معاملات فورية وإنما معاملات ائتمانية ولذلك سنحاول في هذا المبحث بالتعرف على القروض البنكية وأهميتها وأنواعها.

المطلب الأول: ماهية القروض

الفرع الأول: مفهوم القروض

أولا:تعريف القرض

هو عبارة عن عقد تبرمه الدولة أو أحد هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تلتزم بموجبه على سداد مبلغ القرض وفوائده بحلول موعد السداد ويكون ذلك طبقا لإذن من السلطة التشريعية[1].

ثانيا :تعريف القروض البنكية

هناك عدة تعاريف للقروض البنكية منها:

-" القرض هو عبارة عن عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر "[2].

---

[1]- دردوري لحسن، لقليطي الاخضر: **أساسيات المالية العامة**، دار حميثراء للنشر والترجمة، ط 1، القاهرة، مصر، 2018، ص 125.

[2]- زكرياء الدردوري، يسرا السامرائي: **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص 61.

– " هو الشقة التي يوليها المصرف لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من المال أو يكلفه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته "[1].

– " هو القرض الذي تحصل عليه المنشأة من أحد المصارف التجارية بهدف سد احتياجاتها الآتية أو الطارئة "[2].

– يعرف بالمفهوم الاقتصادي بأنه " مبلغ مدفوع من طرف الجهاز المصرفي لأفراد المؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا "[3].

من التعاريف السابقة نستنتج أن القروض البنكية هي الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم هذه العمليات بمجموعة من الضمانات.

الفرع الثاني: خصائص القروض

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها عدة أخطار ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

1-**:المدة:** " هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عملائه " ويكون في نهايتها هو المستفيد من القرض وتختلف المدة باختلاف العمليات الممولة.

2–**المبلغ:** يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض[4].

[1]- محمد كمال عفانة: **إدارة الائتمان المصرفي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص 10.

[2]- صادق راشد الشمري: **إدارة العمليات المصرفية**، مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 40.

[3]- محمد سلمان سلامة: **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015، ص 186.

[4]- محمد سلمان سلامة:**الإدارة المالية العامة**، المرجع السابق ص 186.

3-**معدل الفائدة:** يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد: قيمة القرض، مدة القرض، مرونة الطلب، المنافسة، درجة المخاطر، تكاليف القرض، تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لقيمة القرض[1].

4-**الضمانات:** تتعدد وتتنوع الضمانات التي يمكن أن يقدمها الزبون أو يطلبها المصرف وتنقسم هذه الضمانات إلى ضمانات شخصية وأخرى عينية[2].

5-**طريقة السداد:** هناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها:

- برنامج بأسعار فائدة ثابتة
- برنامج بأسعار فائدة متغيرة
- تسديد القرض على مرحلتين
- برنامج تسديد القروض على مرحلتين

6-**طريقة صرف القرض في استهلاكه:** وتحدد فيها كيفية دفع القرض إما دفعة واحدة أو على دفعات، وكيفية حساب سعر الفائدة المستحقة، وهل سعر الفائدة على المبلغ كله أم على المبلغ المحسوب فقط.

7-**الصدق من الدين:** ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي ...الخ

8-**فترة السماح:** تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين[3].

المطلب الثاني: أنواع القروض وأهميتها

الفرع الأول: أنواع القروض

[1]- جعدي أمال ،وعراب ثانينة: **التقنيات البنكية في منح القروض**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة، 2011/2010، ص 28.
[2]- نبيل ذنون الصائغ: **الائتمان المصرفي**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2018، ص 194.
[3]- جعدي أمال وعراب ثانينة: **التقنيات البنكية في منح القروض**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

تنقسم القروض وفق عدة معايير إلى أنواع مختلفة نذكر منها ما يلي:

أولا: حسب معيار الزمن:

تنقسم القروض حسب معيار الزمن الى ثلاثة أنواع و هي كالتالي:

1-القرض القصيرة الأجل:تكون مدتها أقل من سنة وتلجأ إليها الدولة لمعالجة الاختلاف بين تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات وتعرف هذه القروض بأذونات الخزينة[1].

2-القروض متوسطة الأجل:تمنح هذه القروض لاقتناء الأصول الثابتة كالآلات والمعدات والتجهيزات...الخ، ويتراوح أجل هذه القروض بين 2 و 10 سنوات.

3-القروض طويلة الأجل:يتراوح أجلها بين 10 و 15 سنة تستخدم لتمويل المشروعات الكبيرة[2].

الجدول رقم 02: أنواع القروض حسب الزمن

نوع القروض حسب المدة أو معيار الزمن	أسعار الفائدة السنوية	الحد الأعلى لقيمة القرض
القروض القصيرة الأجل – أقل من سنة	6 – 8.5 %	50 ألف دينار
القروض المتوسطة الأجل – أكثر من سنتين إلى 10 سنوات	6 – 8 %	2 – 3 % من رأس مال المودع
القروض طويلة الأجل – أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة	6 – 8 %	2 – 3 % من رأس مال المدفوع

المصدر: إسماعيل محمد الزيود: **دور المشروعات الائتمانية الصغيرة في التنمية الريفية**، مرجع سبق ذكره، ص 112

[1]- سعيد علي محمد العبيدي: **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأدرن، 2011، ص 15.
[2]- إسماعيل محمد الزيود،:**دور المشروعات الائتمانية الصغيرة في التنمية الريفية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 112.

ثانيا: حسب الغرض من القرض: تنقسم إلى القروض موجهة لنشاط الاستغلال وأخرى موجهة لنشاط الاستثمار.

1-القروض الموجهة لنشاط الاستغلال:

يقصد بنشاط الاستغلال كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال مدة قصيرة ولا تتجاوز سنة، كالإنتاج، التخزين، الشراء والبيع، وتنقسم هذه القروض إلى قروض عامة وأخرى خاصة[1].

1.1 القروض العامة:

" هي مبالغ من النقود تحصل عليها الدولة من مصادر خارجية وتتعهد بردها ودفع فائدة عنها وفق شروط معينة ينص عليها عقد القرض[2] وتشمل القروض العامة الصيغ التالية:

- **تسهيلات الصندوق:** " هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون ومدتها تمتد لبضعة أيام ".

- **السحب على المكشوف:** " هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة قد تصل إلى سنة[3] ويستخدم السحب على المكشوف لفترة أطول من تسهيلات الصندوق وهو أكثر نظامية منه "[4].

---

[1]- رزق الله شيماء، تحري يسرى: **دورالبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[2]- رانيا محمود عمارة: **الإدارة المالية- الإيرادات العامة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2015، ص 56.
[3]- زايدي صبرينة: **إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية**، مرجع سبق ذكره، ص 21 - 22.
[4]- محمد الفاتح محمود المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص 56.

- **قروض الموسم:** " هي قروض تمنحها البنوك للمؤسسات التي يتسم نشاطها بالموسمية حيث تلجأ إلى هذا النوع من القروض لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل المرتفعة ".

- **قروض الربط:** " هي قروض تمنح للزبائن لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤقت، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية "[1].

2.1القروض الخاصة:هي تسهيلات تقدمها المصارف تستخدم لسد حاجات عامة وأساسية لا غنى عنها[2]، وتأخذ القروض الخاصة عدة أنواع منها ما يلي:

-**تسبيقات على البضائع:** تقدم هذه التسبيقات لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان البنك وينبغي على البنك التأكد من وجود البضاعة وجميع الخصائص المرتبطة بها وعدم تعرضها للتلف.

- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي عبارة عن تنفيذ لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة أو المقاولين والموردين من جهة أخرى، وتضبط طرق تنفيذ هذه الصفقات بواسطة قانون الصفقات العمومية، حيث تضطر السلطات العمومية اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز مشاريعها واستعمالها بسرعة[3].

- **الخصم التجاري:** هو عبارة عن التخفيض الذي يمنحه البائع للمشتري تشجيعا لاستمرار تعامله التجاري مع المنشأة[4] أو هو عبارة عن عملية مصرفية يقوم فيها المصرف بشراء ورقة

---

[1]- جعدي أمال، وعراب ثانينة: **التقنيات البنكية في منح القروض**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]- محمد الشحات الجندي: **القرض كأداة التمويل في الشريعة الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مصر، 1996، ص 127.

[3]- جعدي أمال، وعراب ثانينة: **التقنيات البنكية في منح القروض**، مرجع سبق ذكره، ص 32 - 33.

[4]- رائد محمد عبد ربه، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص 141.

تجارية أو أي مستند آخر قابل للتداول على التزام بائعه برد قيمته عند عدم حصوله عليها من المدين الأصلي[1].

3.1القرض بالتوقيع: تعرف كذلك بالقروض بالالتزام، حيث يقدم البنك ضمان للزبون يمكنه من الحصول على أموال من جهة أخرى، بمعنى آخر " البنك لا يقدم للزبون نقود بل يقدم له ثقة ".

4.1القرض المستندي:

يستعمل لتمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات مع الخارج على المدى القصير وترتبط بشراء المواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية[2].

2-القروض الموجهة لنشاط الاستثمار:الاستثمار هو توظيف الأموال في المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تعويض رأس مال قديم.

1.2القروض متوسطة الأجل: هناك نوعين:

- **القروض القابلة للتعبئة:** يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض.

- **القروض الغير قابلة للتعبئة:** هذا يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة فهم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي يظهر خطر تجميد الأموال بشكل كبير.

[1]- عيسى طايل عواودة:**الآثار القانونية لعملية خصم الاوراق التجارية**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 15.

[2]- رزق الله شيماء، تحري يسرى: **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2.2القروض طويلة الأجل: توجه إلى تمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات.

3.2القرض الإيجاري: " هو عبارة عن عملية يقوم بها بنك، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين وذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعمله على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار "[1].

الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء.

– يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر فهو بذلك وسيلة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

– تعد القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

– تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

– ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعتبر مصدر للإيرادات والتي تكمن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك

[1]- بن عزة هشام: **دور القرض الايجاري leasing لفي تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012 ،ص 166.

وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

– تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

– عمليات الإقراض تمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتعدّمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة[1].

المطلب الثالث: مصادر القروض

هناك عدة مصادر عادة ما يلجأ إليها البنك لتوفير الأموال اللازمة ومن أهمها:

1–الإيداعات البنكية:الوديعة هي " مبلغ من النقود يسلمه شخص بأية وسيلة من وسائل الدفع إلى شخص آخر الذي يلتزم ويرده لدى الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها، ويكتسب المودع لديه ملكية النقود ويكون له الحق في التصرف فيها مع التزامه بردها للمودع "[2].

وتعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر أموال البنوك حاليا، حيث يقوم البنك المركزي بفرض احتياطي إلزامي على البنوك عندما تحتاج إلى أموال وعند مواجهة عجز السيولة[3].

2–الأوراق التجارية:" الأوراق التجارية هي محرر مكتوب وفقا لأوضاع شكلية يحددها القانون فهي وثائق مكتوبة على نحو موجز، وهي عقد يتضمن الاتفاق والتراضي بين

[1]- معهد الدراسات المصرفية،**مجلة إضاءات**، نشرة توعوية، العدد الحادي عشر، 2001، ص 2.
[2]- محمد شاهين: **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص 127.
[3]- زايدي صبرينة: **إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية**، مرجع سبق ذكره، ص16.

الساحب أو المحرر والمستفيد على الوفاء بمبلغ من النقود في تاريخ معين "[1]، وتعرف أيضا على أنها " كل صك له خصائص النقود الحقيقية "[2].

من خصائصها أنها قابلة للتداول، تمثل حقا ماليا، هي ذات قيمة محددة ومعينة من النقود، يتضمن التزام بالدفع في أجل معين "[3].

حيث يتعامل البنك نوع من النقود الورقية الخاصة والتي انتقلت من الأوراق المحمولة إلى النقدية الغير محمولة تصدر على شكل خصومات لا تتداول إلا في أجل استحقاقها.

3-الحساب البنكي:هو اتفاق بين الزبون والبنك الذي ينص على أن ما سلمه كل منهما للآخر في مصلحة الدافع وعلى ذمة القابض.

4-السوق النقدية والسوق المالي:بهذه الأسواق قد تنتهي إلى إجراء مفاوضات حول القرض ومن خلال هذه المناقشات تقدم للزبون طالب القرض ردا يبين من خلاله مبلغ القرض الذي يطلب بعد مرور فترة زمنية محددة يلقى هذا العميل إشعار أي الرد على طلبه سواء بالسلب أو بالإيجاب ويحرص السوق النقدي مفاوضات حول القروض طويلة الأجل وهذه القروض تكون مقدمة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خلال 5 سنوات[4].

---

[1]- مجدي محد غيث، **نظرية الجسم الزمن في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي**، ط1، فرجينيا، 2010، ص 213.

[2]- محمد بن بلعيد أمنو البوطيبي: **الأوراق التجارية المعاصرة: طبعتها القانونية وتكيفها الفقهي**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3]- حازم ربحي عواد: **مبادئ القانون التجاري**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص 270.

[4]- لبصير صورية: **تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة المسيلة، 2015/2014، ص 10.

المبحث الثالث: سياسات الإقراض

تعتبر عملية منح القروض من أهم وأخطر العمليات التي يقوم بها البنك، لذلك ينبغي عليه دراسة وتقييم ملف طلب القرض وفق عدة معايير وإجراءات وذلك لتقديم قرض أقل عرضة للمخاطر.

المطلب الأول: معايير وإجراءات منح القروض

تتخذ البنوك مجموعة من المعايير والإجراءات عند منحها القروض والتي يجب أن تتبعها بدقة لكي تتجنب الوقوع في المخاطر.

الفرع الأول: معايير منح القروض

تعتبر المعايير التي تعتمد عليها البنوك لمنح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنك، حيث توجد العديد من النماذج التي تحدد هذه المعايير ومن أهم هذه النماذج نذكر ما يلي:

الجدول رقم03: معايير منح القروض

نموذج 5cs	نموذج 5ps	نموذج PRISM
هو نموذج المعايير الائتمانية ويعتبر أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض لذلك يعتمد البنك على مجموعة من المعايير لمنح القروض وهي: المعيار 01: شخصية العميل تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك وبالتالي فإن أهم هدف عن إجراء التحليل الائتماني هو	تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى تعرف بـ sps وتحليل هذه المعايير تعطي إدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج 5cs وإن كانت بأسلوب آخر، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: المعيار 01: نوع العميل يعتمد على نوع العميل، الملاءة المالية للعميل، الكفاءة، القدرة، الخبرة والسمعة. المعيار 02: الغرض من الائتمان	يعتمد هذا النموذج على دراسة نقاط القوة والضعف للمؤسسة طالبة القرض لذلك يعتمد على عدة معايير لمنح القرض وهي: المعيار 01: التصور وتعني الدراسة المستقبلية للمؤسسة، تواجدها ومردوديتها في المستقبل، وبالتالي دراسة إمكانية تواجد المؤسسة في المستقبل أم عدم تواجدها. المعيار 02: القدرة على السداد دراسة قدرة المؤسسة على سداد القرض في المستقبل.

تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان البنك يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة جيدة كلما قدر على إقناع البنك يمنحه الائتمان المطلوب. المعيار 02: قدرة العميل يعني قدرة العميل على تحقيق الدخل اي قدرته على سداد القرض والفوائد المترتبة عليه وهو أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يعترض لها البنك عند منح القروض. المعيار 03: رأس المال يعتبر رأس المال العمل أحد أهم الأسس القرار الائتماني وعنصرا اساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. المعيار 04: ضمانات العميل هي ضمانات يعد بها العميل للبنك ويطلبها البنك في حالة التحلف عن التسديد، كلما كانت قيمتها السوقية كبيرة كلما كان خطر القرض منخفض.	أي دراسة الهدف من منح القرض، وإن كان القرض يتلاءم مع ظروف البنك أم لا. المعيار 03: القدرة على السداد أي دراسة قدرة العميل على سداد القرض في الوقت المحدد المعيار 04: الحماية أي دراسة ما إذا كان القرض محمي بدرجة عالية من المخاطر. المعيار 05: النظرة المستقبلية أي تصور المشروع في المستقبل، والتوقعات ودراسة العوائد والمردودية المستقبلية التي تغطي القرض الممنوح.	المعيار 03: الغاية من الائتمان دراسة الغرض من القرض الممنوح. المعيار 04: الضمانات أي دراسة الضمانات المقدمة التي تحمي من المخاطر المعيار 05: الإدارة أي القدرة على الإدارة وتسيير المشروع.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

1–محمد كمال عفانة :**ادارة الإئتمان المصرفي** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 28–31.

2–شؤون رقية:**تحليل و قياس خطر القرض في البنوك التجارية** ،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ،العدد3،2012 ،ص 86.

3–العابد برينيس شريفة :**محاضرات في مقياس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات** ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ،جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف،2018/2017.

يتضح من خلال الجدول السابق أن أهم المعايير التي يعتمد عليها البنك لمنح القروض تتمثل في:

-شخصية العميل طالب القرض وقدرته المالية، خبرته، سمعتهوالقدرة على السداد أي القدرة على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات، الضمانات التي يقدمها طالب القرض للبنك والتي تحمي القرض من المخاطر، بالإضافة إلى دراسة الهدف من القرض وظروف المؤسسة طالبة القرض، وهذه المعايير هي معايير مشتركة بين النماذج الثلاثة (PRISM, 5ps,5cs).

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض

الإجراءات هي مجموعة من الخطوات والمراحل التي يتبعها البنك عند القيام بمنح القروض وذلك للتقليل من المخاطر ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1-فحص طلب القرض:يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك خاصة من حيث غرض القرض واجل الاستحقاق وأسلوب السّداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب، الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك.

2-التحليل الائتماني للعميل:ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3-التعاون مع المقترض:بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية

الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة، والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

4-اتخاذ القرار:تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل او عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض، معلومات على مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقه، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة، الربحية والنشاط والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة[1].

5-صرف القرض:يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذا تقديم الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6-متابعة القرض والمقترض:الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث اي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7-تحصيل القرض:يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله اي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض)[2].

[1]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي،:**إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 276 - 277 .

[2]- تيطوم هاجر: **سياسات وإجراءات منح القروض البنكية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص 42 - 43 .

المطلب الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

عندما يفحص المختصون في البنك طلبات القروض يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث وعلى أساس أن هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض، يصدر بعد أخذها في الحسبان قرارا بالموافقة أو بالرفض للطلبات المقدمة، ويمكن تناول أهم تلك الاعتبارات على النحو التالي:

1-سلامة القروض: ينشأ أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الاموال أو قيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقا لشروط ما يتفق عليها عند عقد القرض، ولا يمنح القرض إلا عندما يثق من سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليها، فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كل قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء، وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر.

2-سيولة القروض: يقصد بالسيولة توافر قدر كافي من الأموال السائلة لدى البنك التجاري اي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقد إما بالبيع أو بالإقراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، أما سيولة القروض فيعني بها سرعة دوران القروض ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة في تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه فسيولة القرض تنشأ في ثلاث حالات: القروض قصيرة الأجل ذات السيولة الثابتة، القروض مقابل أوراق تجارية، القروض المضمونة بأوراق مالية.

3-التنويع: حيث يتم التنويع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء، كما يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي بل توزيع القروض على الصناعات المختلفة والانشطة التجارية المتباينة ويترتب

على هذا التنويع قلة احتمال الخسارة نتيجة كساد زراعة أو صناعة أو تجارة معينة، ويقصد بالتنويع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة[1]

4-القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي:كثيرا ما توضع قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، قد تشمل هذه القيود والحدود القصوى القروض الممكن منها بدون ضمان للعميل الواحد وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأس المال البنك واحتياطاته وقد يعطى البنك المركزي سلطة تحديد بعض أنواع القروض مثل تلك الممنوحة لتمويل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية كل هذه الحدود الموضوعة تحد من نشاط البنوك في الإقراض[2].

5-سياسة مجلس الإدارة:حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجالها والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان وسلطة المديرين في منح القروض ويراقب المجلس هذه السياسة الموضوعة، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين.

6-الدورات التجارية:تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية وفي فترة الانتعاش الرخاء نجدها تتوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليه من جهة المقترضين ولتفاؤل الجميع في ارتقاء أكبر وأرباح أكثر لظنهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم وجود أدنى شك لديهم بأن هناك حدا لهذا التوسع، فتتنافس البنوك في هذا المجال على منح الائتمان رغم أن الحذر واجب حيث أن كثيرا من الأعمال غير المدعمة غالبا ما ينتهي بها الحال إلى الإفلاس ومعنى ذلك عدم تمكن المقترضين من سداد ديونهم كاملة[3].

1- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 254- 255.
2- لبصير صورية: **تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 30 .
3- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 256.

هي سلسلة التغيرات التي تمر بها الحالة الاقتصادية والتي تبدأ عادة بالرواج الذي يعقبه ميل إلى البطء والتراجع في النشاط حتى يصل إلى حالة كساد[1].

7-طبيعة الودائع: الوديعة هي ديون مستحقة لأصحابها وعلى ذمة المصارف وهذه الديون تعد نقودا ويمكن استخدامها لإبرام الذمم أو الديون في نفس الوقت[2].

تتعدد أنواع الودائع، والبنك مسؤول عن بعث الثقة في نفوس مودعي كل هذه الأنواع، ومسؤولية البنك هذه اتجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك مسؤولية محتملة في أي وقت اتجاه مودعيه وبالتالي تؤثر على حكم البنك في تخيير أنواع القروض ومن ناحية أخرى يراعي البنك على الدوام العلاقة بين الودائع والقروض حتى لا تزيد على الحد الذي يضمنه لنفسه على ضوء الدراسة لطبيعة ودائعه.

8-مصادر الوفاء بالقروض: يهتم المقترض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق، ولا يعني أن القرض مضمونا فإن الضمان يستعمل في الوفاء إذ أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد وفيما يتعلق بالقرض غير المضمون فعلى الرغم من كون المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض، قد يتم الوفاء من المصادر الأخرى غير مكونات المركز النقدي[3].

المطلب الثالث: الضمانات المقدمة عند منح القروض

ترى معظم البنوك أن الضمانات ضرورة حتمية لإراحة نفسها من القلق الذي قد يتم بسبب تعثر المقترض عن السداد وتنقسم هذه الضمانات إلى ضمانات شخصية وضمانات حقيقية.

---

[1]- حسينة حوحو، **الزكاة ودورها في الاقتصاد**، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 197 - 198.

[2]- صادق الشمري: **إدارة العمليات المصرفية**، مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية، ط1، المجلد 1، 2012، ص 398.

[3]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 255.

الفرع الأول:مفهوم الضمانات

– **الضمانات** هي ضمان الدين حيث يقتضي وجود حق ثابت لطرف على آخر، ثم يقوم شخص ثالث بالتبرع بضمان سداد هذا الحق في حالة عجز من عليه الحق عن سداده في الميعاد المحدد[1].

– وهو تحمل مخاطرة استمرار الملك أو تحمل مخاطرة العمل الاستثماري ومخاطر حوالة الأسواق[2].

– والضمانات تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد، فالمؤسسة المقرضة تأخذ تلك القيم ويمكن تصنيف الضمانات إلى صنفين رئيسيين هما: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

الفرع الثاني: أنواع الضمانات

أولا: الضمانات الشخصية

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن وتنقسم الضمانات الشخصية إلى نوعين:

1.الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك، إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق[1].

---

[1]- محمد عبد المنعم أبو زيد: **الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مصر، القاهرة، 1417هـ-2016م، ص 25.

[2]- عدنان عبد الله محمد عويضة :**نظرية المخاطرة في الاقتصاد الاقتصاد الإسلامي**، دراسة تأصيلية - تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مجلد1، 2010، ص 63.

– الكفالة عقد يتم بين شخص يسمى الكفيل ودائن شخص آخر، بموجبه يلتزم الكفيل أن يضمن للدائن الوفاء بالدين الذي على المدين[2].

– كما عرفها قانون التجارة العام في المادة 332 بأنها " ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بتنفيذ التزام وتنعقد بإيجاب وقبول من الكفيل والدائن[3].

2.الضمان الاحتياطي:هو التزام مكتوب من طرف شخص معين، يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد.

ثانيا: الضمانات الحقيقية

نقصد بها تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض المطلوب، ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الزمن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض ويمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين التاليين: الرهن الحيازي والرهن العقاري[4].

فالرهن هو عقد يخصص بموجبه المدين أو من يقوم مقامه شيئا منقولا أو عقار أو حقا مجرد الضمان الوفاء بالتزام ويخول للدائن الحق في استيفاء دينه، من ذلك الشيء قبل غير من الدائنين إذا لم يوفي المدين بما عليه[5].

---

[1]- محمد سلمان سلامة:**الإدارة المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 186 – 187.

2-هاني أحمد عبد الفتاح عطاي: **التحكيم في الضمانات المصرفية**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، مجلد 1، 2017، ص 84.

[3]- خليفة بن محمد الخضرمي:**مسؤولية البنك في إطار عمليات الائتمان، خطاب الضمان، الاعتماد المستندي**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، المجلد 1، مصر، 2015، ص 24.

[4]- محمد سلمان سلامة:**الإدارة المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[5]- رمزي ساسي: **إشهار الحق العيني العقاري**، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع، 2015، ص 82.

1.الرهن الحيازي:الرهن الحيازي هو نوع من التأمين العيني أساسه نقل حيازة المال المخصص لضمان الدين إلى الدائن المرتهن الذي يتقرر له حق عيني على موضوع الضمان يستطيع بمقتضاه حبس المال حتى استيفاء الدين .[1]

– الرهن الحيازي عقد ينشئ الحق في احتباس مال في يد الدائن أو يد عدل ضمانا لحق يمكن استيفاؤه منه كله أو بعضه بالتقدم على سائر الدائنين[2].

2.الرهن العقاري: الرهن العقاري عقد ينشأ عنه حق عيني أو سلطة قانونية لصالح الدائن المرتهن، كما أنه عقد به يكسب الدائن على عقار مخصص للوفاء يدينه حقا عينيا، يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون[3].

– الرهن العقاري إجراء قانوني يتم بموجبه منح الحق للمرهون له بتتبع العقار في أي يد تكون فيه ويمنحه أيضا حق استيفاء دينه من ثمنه بالأفضلية على غيره من الدائنين العاديين أو التالين له في الرتبة .[4]

3- ابراهيم سيد أحمد: **حق الاختصاص والرهن الحيازي وحقوق الامتياز في ضوء آراء الفقهاء والتشريع وأحكام القضاء**،دار العدالة للنشر والتوزيع،ط 1، القاهرة- مصر 2018، ص 62.

[2]- وهيبة الزحليلي: **العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الاردني**، دار الفكر للنشر، سوريا، 2014، ص 370.

[3]- محمد بن عواد الأحمدي: **عقد الرهن العقاري المسجل في الفقه الإسلامي والنظام السعودي والقانون المقارن**، دار الكتاب الجامعي،السعودية ، 2016، ص 53.

6- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة التمويل المصرفي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط 1، القاهرة- مصر 2019، ص 275.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على البنوك التجارية وأهم الأهداف التي تسعى إليها، حيث أن له دورا بارزا في تشكيل سياسة في مجال جذب الودائع وتقديم القروض بمختلف أنواعها، وذلك وفقا لإمكانيات البنك والسياسة الإقراضية التي تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي، وذلك بإتباع عدة إجراءات من خلال طلب القرض وتجميع المعلومات المتعلقة بالعميل ومتابعة القرض إلى غاية تحصيله.

الفصل الثاني

المبحث الأول: ماهية مخاطر القروض

المبحث الثاني: تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها

المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض وفقا لاتفاقية بازل 1و2و3

تمهيد:

تتعرض البنوك في العصر الحالي إلى مخاطر عديدة ومن أهم هذه المخاطر مخاطر ترتبط بنشاط إدارة البنك ذاته أو ترتبط بعوامل خارجية تنشأ عن تغيرات الظروف أو البيئة التي يعمل ظلها، وهذا ما يجعل البنك يسعى جاهدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من هذه المخاطر من خلال عدة آليات واساليب وقائية وعلاجية.

كما اهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بهذه المخاطر التي تواجه النشاط البنكي، حيث تمثل اتفاقية تهدف إلى نفس الفعالية والرقابة البنكية وتطوير التعاون الدولي بهدف مواجهة ارتفاع المخاطر، حيث تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية مخاطر القروض

المبحث الثاني: تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها

المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض وفقا لاتفاقية بازل ا، اا،ااا.

المبحث الأول: ماهية مخاطر القروض

تنقسم الأنشطة الاقراضية للبنوك إلى أنشطة مأمونة وأنشطة تتعرض إلى مخاطر حيث أن وجهة النظر المعروفة عند اتخاذ قرار الإقراض ومنح الائتمان تشير أنه لا يوجد استثمار أو إقراض خالي من المخاطر، كون القروض والمخاطر يتماشيان معا، لذا يتطلب من مدراء المصارف فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها، وفي هذا المبحث سنتعرف على مفهوم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منحه للقروض وأنواعها وأسبابها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع مخاطر القروض

الفرع الاول: مفهوم مخاطر القروض

قبل التعرف على مخاطر القروض يجب التعرف أولا على الخطر والمخاطرة:

" الخطر هو احتمال وقوع خسارة، وقد اهتم هذا التعريف على أن الخطر هو حادث احتمالي وليس مؤكد أو مستحيل الحدوث أي الاحتمال أو التأكد "[1].

حسب Emmetts Vaughonالخطر هو الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدودة في موقف معين ".

أما Willett " يعبر عن المخاطر بحالة عدم التأكد الموضوعي المتعلق بتحقق غير مرغوب فيه "[2].

أما " المخاطرة هي فرصة لتحقيق خسارة مالية أو هي احتمال اختلاف العائد المتحقق عن المتوقع لذا فهي ترتبط بالعائد "[1].

---

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: **إدارة الحظر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2010، عمان، الأردن، 2010، ص 20 .

[2]- سالم راضية: **محاضرة في مقياس خطر القرض**، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، دفعة 2019/2018.

بالنسبة للمخاطر المالية أو مخاطر القروض هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- " الخطر المالي هو الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة ".[2]

- " مخاطر القروض يقصد بها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقق الخسارة جراء ذلك ".[3]

مما سبق يمكن القول أن مخاطر القروض هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة العميل أو رغبة في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، ضمن فترة زمنية معينة متفق عليها، حيث أن الخطر ملازم للعميل البنكي إلا أن حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لآخر حسب القدرة على التنبؤات، الاستعدادات، الإجراءات الوقائية، وأساليب مواجهته في الوقت المناسب[4].

الفرع الثاني: أنواع مخاطر القروض

هناك عدة أنواع للمخاطر، لكن التصنيف المتعارف عليه هو ذلك الذي تصنف فيه المخاطر إلى نوعين هما: المخاطر النظامية (العامة)، مخاطر غير نظامية (الخاصة).

---

[1]- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي: **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 101.

[2]- محمد شاهين: **تحليل وتقسيم الأوراق المالية**، دار حميثراء للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص 147.

[3]- سيداوي فتيحة: **إدارة مخاطر القروض البنكية**، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص 11 .

[4]– يحيوش حسين: **مداخلة بعنوان تسيير مخاطر القروض**، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة منتوري – قسنطينة، أيام 17– 19 أفريل 2007، ص 03.

أولا: المخاطر النظامية:

" هي التي تؤثر على عائد وأرباح جميع أنواع الأسهم التي تتداول في البورصة وعادة تحدث عند وقوع حدث كبير تتأثر معه السوق بأكملها[1]، حيث أن الخطر النظامي من الصعب التعامل معه من طرف البنك لأنه يمس النظام الاقتصادي ككل ".

ثانيا: المخاطر غير النظامية:

" هي المخاطر المتبقية التي تمس نشاط البنك بصفة مباشرة أو تمس قطاع معين، أي تنفرد بها مؤسسة معينة أو قطاع معين، وتكون مرتبطة بأسباب عشوائية تتكلف بالظروف الخاصة للبنك "، حيث أن:

المخاطر الكلية التي يعرض لها البنك = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية[2].

من أهم هذه المخاطر الغير نظامية:

1-المخاطر الائتمانية:تنشأ مخاطر الائتمان عند منح الائتمان، وتتحقق عند توفق المشروعات المدنية عن سداد مديونيتها للبنوك، وتعد هذه المخاطر ذات الثقل الأكبر في مخاطر التي تواجهها البنوك وأكثرها تأثيرا على سلامة مراكزها المالية، باعتبار أن الإقراض والخصم هو أهم توظيفاتها[3].

---

[1]- خلفان حمد عيسى: **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص 113.

[2]- قحايرية سيف الدين، محاضرة اقتصاد نقدي وبنكي معمق، مرجع سبق ذكره.

[3]- أحلام بوعبدلي: **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص 106.

2-مخاطر السيولة:تمثل السيولة القدرة على تحويل الأصول إلى نقود، أما السيولة في المصرف هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته [سحوبات المودعين واحتياجات طالبي التمويل] في الوقت المناسب ودون الإخلال بوظائفه وعملياته[1].

كما تعرف على أنها مدى قدرة البنك على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات، وتمويل الزيادة في جانب الأصول[2].

وينتج خطر السيولة عند عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها اتجاه جميع الأطراف ما يؤثر سلبا على ربحية البنك[3].

3-خطر سعر الفائدة: " يعد سعر الفائدة أحد أهم مرتكزات السوق المالية، حيث يؤثر مباشرة على قيمة أو سعر الأوراق المتاجر بها في سوق النقد ورأس المال "[4].

يظهر هذا الخطر نتيجة تغير أسعار الفائدة وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يملكها المصرف، حيث أن تقلب أسعار الفائدة صعودا وهو ألا يدل دلالة واضحة على تغير عوائد وقيمة الموجودات والمطلوبات المصرف، مع العلم أن مخاطر أسعار الفائدة لا يمكن تخييرها بالتنويع ولكن يمكن مواجهة هذه الخسائر عن طريق التغطية[5].

---

[1]- أحسن لحساسنة، فيصل شياد: **منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية**، دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2014، ص 3.

[2]- سمية بركاني: **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص 33.

[3]- جعفر هني محمد، حكيم براضية: **دور التفكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 35.

[4]- سرمد كوكب الجميل: **المدخل إلى الأسواق المالية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص 25.

[5]- صادق راشد الشمري: **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص 57.

4-خطر سعر الصرف: يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى عملة أخرى أجنبية[1]، كما يعرف على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدر بوحدات من العملة الوطنية كما أنه يمكن أن يعبر على سعر الوحدة من العملة المحلية معبرا عنه بعملة أجنبية[2].

وتنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة، كما تظهر أيضا عند إصدار الصكوك بعملة معنية واستثمار حصيلتها بعملات أخرى أو إذا كانت المنشأة المصدرة للصكوك تحتفظ بمواقع مفتوحة تجاه بعض العملات الأجنبية أو التزامات الدفع خاصة في عمليات المرابحات والتجارة الدولية[3].

5-مخاطر عدم القدرة على السداد:هو خطر ناتج عن التزام البنك بتمويل عميل وبعد ذلك يصبح هذا العميل غير قادر على التسديد، إذ يعتبر هذا الخطر من أسوأ صور المخاطر التي يعرض لها البنك لأنها الأكثر ضررا والأصعب ترقيا، يواجه البنك هذه المخاطر عندما يتأكد من عدم استرجاع الأموال المقرضة كليا أو جزئيا، وبالتالي تنقص حصيلة الخزينة لدى البنك وتصبح بحاجة إلى تمويلات أخرى لإعادة التوازن في الخزينة لتغطية طلبات العملاء الذين يردون أموالهم عند الحاجة إليها[4].

6-مخاطر العمليات (التشغيل):تكون هذه المخاطر نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، أي تنجم عن أعمال موظفي البنك وتتضمن (الاحتيال المالي، الاختلاس، التزوير، توثيق العملات .... الخ)[5].

---

[1]- عبد الرزاق بن الزاوي: **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص .

[2]- محمد عبد الله شاهيني محمد: **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار حميثراء للنشر والترجمة، ط1، القاهرة، مصر، 2018، ص 16.

[3]- محمد شاهين: **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[4]- سالم راضية: **محاضرة في مقياس تسيير خطر القرض**، مرجع سبق ذكره .

[5]- صلاح الدين السيسي: **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية**، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2011، ص 272.

7-مخاطر السمعة:تنشأ في حالة توفر رأي عام تجاه البنك الأمر الذي يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، مما تتيح خسارة كبيرة في الزبائن والمال[1]، كما يمكن القول أنها هي المخاطر المتعلقة بجودة الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك مقارنة بالمنافسين[2].

8-مخاطر التضخم:

هي المخاطر الناجمة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية[3].

المطلب الثاني: أسباب مخاطر القروض

تتلخص مخاطر القروض فيما يلي:

الفرع الاول: الأسباب المتعلقة بالبنك: تتمثل فيما يلي:

1-غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه: أي أن غموض الخطر وعدم توقعه للبنك يعد في حد ذاته خطرا ائتمانيا.

2-الإهمال والتهاون في إعداد الدراسات الائتمانية: ويتخذ ذلك عدة أشكال أهمها:

1.2 القصور في دراسة إمكانية البنك الائتمانية وعدم التقيد بالنظم المنظمة لذلك: هذا يسبب المنافسة غير الطبيعية بين البنوك التي تؤدي إلى التوسع في منح الائتمان بشكل يفرق حدود الأمان، وذلك بسبب عدم احترام القواعد والأصول السليمة لمنح القروض.

2.2 عدم التعمق والتدقيق في دراسات جدوى المشروعات: في هذا الشأن إما أن البنوك لم تقم بالدراسات الكافية للمشروعات التي تمنح الائتمان من أجلها، أو أن بعض مسؤولي

---

[1]- محمود حامد محمود: **اقتصاديات البنوك والأسواق المالية**، دار حميثراء للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص 202.

[2]- عادل رزق: **إدارة الأزمات المالية العامة**، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2010، ص 146.

[3]- حاكم محسن الربيعي، حسن عبد الحسين راضي: **حوكمة البنوك**، دار اليازوري للعلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص 123.

البنوك يطلبون من العملاء إجراء دراسات الجدوى في مكاتبهم مقابل أتعاب عالية جدا، هي في الأصل رشاوى للموافقة على منح الائتمان.

3.2 عدم الدقة في دراسة القوائم المالية المقدمة من العملاء: حيث أنه يجب من صحة القوائم المالية المقدمة من العملاء.

4.2عدم الاهتمام بدراسة الغرض من طلب الائتمان: إذ تعتبر دراسة الغرض من طلب الائتمان معيار هام يستطيع البنك من خلاله معرفة الوعاء الذي يجب عليه مراقبته.

5.2التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل: أي عدم التأكد من صحة المستندات والاحتفاظ بها فعلا لدى البنك قبل ذلك يضع البنك أمام صورة خاطئة عن العميل وممتلكاته مما يؤثر سلبا على البنك.

3-قلة الخبرة لدى بعض رجال الاستعلام في البنوك: حيث أن الكثير من البنوك التي تعرضت لمخاطر ائتمانية اعتمدت على موظفين في الاستعلامات والتحري ليس لديهم الخبرة الكافية، الأمر الذي يعرض أموال البنك لمخاطر الائتمان، وهذا يدل على التقصير في العمل من قبل مسؤولي البنك.

4-تواطؤ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الائتمان:قد يتم ذلك بصورة مباشرة عن طريق التغاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب الائتمان، أو بصورة غير مباشرة كعدم المصداقية بشأن استعانة بنك آخر بتقديم بعض الاستفسارات عن أحد العملاء الذي تقدم بطلب القرض.

5-عدم أخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كغطاء للائتمان:حيث تعتبر الضمانات الكافية التي تؤخذ من طالبي الائتمان هي ضابط هام ضد ثروة عدم السداد أو الهروب، والتهاون في ذلك يعد من أهم أسباب المخاطر الائتمانية[1].

[1]- مخاطر القروض البنكية، نقلا عن www.univ-tebessa.dz, 31/11/2019, 15.05.

6-عدم سلامة القرار الائتماني:حيث أن نجاح المصرف في تحقيق التوازن بين السعي للحصول على الأموال وتوفيرها بمختلف الوسائل (السيولة) وإعادة استخدام تلك الأموال بما يحقق أقصى درجات الربحية يعتمد على نجاح وصواب قرار منح الائتمان[1].

حيث أن القرار الائتماني يؤثر على مخاطر الائتمان بالسلب أو بالإيجاب حسب قربه أو بعده من مواصفات القرار الائتماني الرشيد، حيث أن عدم مراعاة الدراسات الائتمانية والسياسات الائتمانية للقرار الائتماني يعني الوقوع في مخاطر ائتمانية قد يصعب تجاوزها أو مواجهتها.

الفرع الثاني: الأسباب المتعلقة بالعميل طالب القرض

تتمثل في ما يلي:

1-السمعة الائتمانية لطالب الائتمان:يعني معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه بشروط الاتفاق وذلك ما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد، ومن أهم المعلومات المتعلقة بسمعة العميل ما يلي:

1.1معلومات عن قدرته على الدفع، طبيعة تعامله مع المصرف سابقا، مدى انتظامه في سداد القروض السابقة.

2.1معلومات عن أخلاقيات المقترض ومكانته وسمعته الاجتماعية معلومات شخصية تتمثل في استقراره العائلي والعمر والثقافة التي يملكها العميل ومدى خبرته في مجال اختصاصه.

[1]- حسان الدباس: **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، 2015/2014، ص 39.

حيث تعتبر سمعة وشخصية العميل المعيار الأساسي والأول في القرار الائتماني وكلما كان البنك يملك سمعة جيدة وشخصية نزيهة، وملتزما بكافة تعهداته كلما كان قادرا على إقناع البنك بهيئة الائتمان المطلوب.

2-عدم أهلية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الائتمان: أي على البنك التأكد من أهلية طالب القرض وأن يكون له الحق في تمثيل المنشأة المفترضة وأنه يملك سلطة الإقراض والتعاقد وعدم تجاوز الصلاحيات والحدود المفروضة عليه.

3-ضعف وعدم أو اضطراب المركز المالي لطالب الائتمان وعدم كفاءة مقدرته الإنتاجية:يساعد المركز المالي في الوصول إلى دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة، أي إذا كان المركز المالي لطالب الائتمان مضطرب فهذا يدل على أن البنك سيتعرض لمخاطر ائتمانية.

<u>الفرع الثالث: الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والظروف الفنية</u>

هناك أسباب أخرى للمخاطر الائتمانية لا علاقة لها بطرق القرض تنشأ عن ظروف عامة وأخرى فنية[1].

1-الأسباب المتعلقة بالظروف العامة:تنشأ عن عدم قدرة المقترض عن التسديد وتكون ناجمة عن عوامل خارجية والتي تتمثل في الوضعية السياسية والأمنية والوضعية الاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه إضافة إلى العوامل الطبيعية[2].

2-**الأسباب المتعلقة بالظروف الفنية:** وتتمثل في ما يلي:

1.2التزوير والتزييف: وبالأخص تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة وكذلك تزييف العملات والتعامل بها، ويعد ذلك من أبرز أسباب خسائر البنوك التي تعرضت لها.

---

[1]- مخاطر القروض البنكية، نقلا عن www.univ-tebessa.dz, 31/11/2019, 15.05.

[2]- سلمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 2.

2.2الأسباب الناشئة عن استخدام أجهزة الصرف الآلي والجرائم الإلكترونية: أي اختراق وتطوير أجهزة الصرف الآلي لإجراء عمليات محددة ومحاولات سرقة شفرات البطاقات الممغنطة، أو تعطيل تلك الآلات من أجل حدوث اضطرابات كبيرة في عمليات السحب والإيداع.

أما الجرائم الإلكترونية تعد سببا بارزا في أسباب المخاطر الائتمانية خاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية كبطاقات الائتمان والمخاطر الناجمة عنها[1].

المطلب الثالث: نتائج مخاطر القروض

إن وجود مخاطر داخل البنك ينتج عنه ما يلي:

1-تعثر التسهيلات الائتمانية:إن المقصود بمخاطر القروض هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الاقراضية هو عدم أو توقف المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، حيث أن كافة البنوك دون استثناء حتى الناجمة منها ستتعرض لمشكلة القروض المتعثرة[2]، ومن أهم هذه الآثار[3]:

- تجميد قدر هام من الموارد المعرفية في قروض متعثرة فيتعذر على البنوك استردادها وإعادة توظيفها من جديد في عمليات ائتمانية أخرى.

---

[1]- مخاطر بالقروض البنكية، نقلا عن www.univ-tebessa.dz, 31/11/2019, 15.05.

[2]- بوزيان الكاملة: **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، ص 39.

[3]- بسيسة آمنة: **أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص ص 24 – 25 .

– زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المدى العادي المتعارف عليه معرفيا.

– ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لغياب مسؤولي إدارة الائتمان بالبنوك ف– محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا.

– ينتج عنه نقص السيولة وتناقص القدرة الاقراضية للبنك وفقدان البنك لاستقراره وسمعته لدى زبائنه، وقد يؤدي هذا الوضع إذا لم يتم تسييره بعقلانية وتداركه في وقت قياسي إلى إفلاس البنك في نهاية المطاف.

2–فشل البنوك: لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الاقراضية (الرديئة) التي تقدمها هذه البنوك لعملائها، ومن أهم أسباب فشل هذه البنوك هو تعثر التسهيلات الإقراضية[1].

حيث أن من أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية هو اهتمام البنوك بزيادة أرباحها على حساب المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض وعدم القيام بمتابعة أوضاع المقترحين بالإضافة إلى اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة أعمال البنوك وفشلها[2].

[1]– مخاطر القروض، نقلا عن www.univ-tebessa.dz, 31/112019, 15.03.

[2]– دعاء محمد زايدة: **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص ص 54 – 55 .

المبحث الثاني: تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها

بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها عند منحه للقروض فهو يأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لي يتجنبها ويخفف من حدتها، لأن احتمال تقرضه لها يبقى دائما واردا إلى غاية التحصيل الكامل لقيمة القرض، لذلك ركزت الدراسات المعاصرة على كيفية تسيير مخاطر القروض البنكية والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تجديد أوضح للمخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة.

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها[1].

المطلب الأول: آليات وأساليب تسيير مخاطر القروض

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة عن قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

الفرع الاول: آليات تسيير مخاطر القروض

أولا: الاستعلام المصرفي

من خلاله يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من طالب الائتمان ولأهميته هذه المعلومات فقد اهتمت إدارة البنك بتخصيص دائرة مختصة ضمن الهيكل

[1]– زايدي صبرينة: **إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

التنظيمي للبنك كيف تتحدد صلاحياتها بتحليل البيانات والمعلومات عن طالبي الائتمان، وتتمثل مصادر المعلومات في ما يلي[1]:

1-المعلومات التي ترد من العميل:يمكن الحصول على معلومات من العميل نفسه، وذلك باستدراجه من خلال مقابلته والإحاطة بكل ما يفكر فيه ومشاريعه المستقبلية ووضعه السابق، نوع أصوله الثابتة التي يعمل فيها وما يملكه من عقارات وغيرها من المعلومات التي يمكن لإدارة الائتمان أن تحصل عليها ضمن وقت المقابلة.

2-مصادر داخلية من البنك بالنظر إلى:

- حسابات العميل لدى البنك وفيما كانت حسابات دائنة أو مدينة، أي طبيعة العلاقات التي تربط العميل بالبنك.
- الوضع المالي للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

3-تحليل القوائم المالية:تعتبر من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة، وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكمل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

ثانيا: الأسلوب الوقائي

وذلك لأجل الوقاية من مخاطر التغير قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية[1]:

[1]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 281.

1-طلب الضمانات الملائمة:تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه ويتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجح الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

2-الحد من التركيز الائتماني:يقصد به توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال:

- تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد ما بين 10% و 25 % من المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية.

- طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.

- كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا لجنة بازل للملاءة المصرفية.

3-الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية:يهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

[1]- محمد كمال عفانة: **إدارة الائتمان المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 192 – 194 .

ثالثا: الأسلوب العلاجي

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتيسير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على[1]:

– تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ هذا الأخير إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته من العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده وفي الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:

- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية
- الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

الفرع الثاني: أنظمة الإنذار المبكر

ترتكز معظم الدراسات في الأزمات المصرفية على تقييم مخاطر المؤسسات المالية، محددة مؤشرات سلامة البنوك ومع ذلك فإن الفشل المصرفي على نطاق واسع في الأزمات الأخيرة ولّد قلق كبير في تصنيف محددات الأزمات المصرفية النظامية لهذا تم وضع نظم تعمل على تقييم وقياس المخاطر في وقت مبكر وهو ما يعرف بأنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

أولا: مفهوم نظام الإنذار المبكر:

يعرف صندوق النقد الدولي نظم الإنذار المبكر على أنها: " نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بأزمات العملة والأزمات المصرفية قبل

[1]– زايدي صبرينة: **إدارة تسيير مخاطر القروض البنكية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 – 54 .

حدوثها، وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية، وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات ".

ثانيا: أهداف وأهمية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية:

– تعتبر أداة دائمة ومستمرة التوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات، باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة.

– وجودها يسمح لصانعي السياسات رصد نقاط الضعف الاقتصادية حالا وفي الموقع.

– تعطي تلميحات للمستوفين عن الأحداث السيئة والجيدة التي تخص النظام المالي في مرحلة مبكرة وتساهم بشكل كبير في عملية الإشراف المستمرة على المؤسسات المالية.

– تحسين ضمانات ضد الأزمة المالية لتعزيز أطر الحيطة المالية.

– هذه النظام هي مكملة للمراقبة والإشراف في الموقع وليست بديلة[1].

ثالثا: مؤشرات الإنذار المبكر المستخدمة في المصارف:

1–المؤشرات المالية المتعلقة بكفاية رأس المال (الملاءة):

- رأس المال التنظيمي x 100/ الموجودات والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر ≤ الحد الأدنى

يتم إعداد البيانات وفق المبادئ التوجيهية في اتفاقية بازل I أو بازل II وتعني متانة رأس المال في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، تحدد هذه النسبة مقدرة

[1]– هدوقة حسيبة: كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018/2017، ص ص 32 – 33 .

المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات.

- رأس المال الأساسي x 100/الموجودات والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر ≤ الحد الأدنى 4%.

عندما تزيد هذه النسبة فإن قدرة البنك على مقابلة المخاطر تزيد والعكس صحيح، أن زيادة هذه النسبة بدرجة كبيرة على الرغم من أنها تزيد من درجة أمان البنك تكون على حساب الربحية.

2-المؤشرات المالية المتعلقة بجودة الموجودات:

1.2نسبة التسجيلات غير المنتجة (المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات:يتم حسابها باستخدام قيمة التسهيلات غير المنتجة الفوائد المتعثرة كبسط للنسبة والقيمة الكلية لمحفظة التسهيلات بالمقام والغرض من هذه النسبة هو تحديد المشاكل المتعلقة بجودة الموجودات في محفظة التسهيلات.

2.2 المؤونات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتجة:تقيس هذه النسبة المؤونات التي يحتجزها المصرف لمواجهة خسائر متوقعة نتيجة وجود التسهيلات متعثرة من الممكن ألا تحصّل من قبل المصرف[1].

3-المؤشرات المالية المتعلقة بالربحية:

1.3العائد على الموجودات:يقيس مدى كفاءة إدارة المصرف وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات المصرف في القروض والاستثمارات[1]، وتشكل الموجودات أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في المصرف[2].

[1]- ميساء صابرين: **مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المصرفية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 23، جامعة البعث، دمشق، 2017، ص ص 22 – 24 .

ويمكن حساب العائد على الموجودات وفق العلاقة التالية: معدل العائد على الموجودات/صافي الربح الموجودات[3].

2.3العائد على حقوق الملكية:يعتبر هذا العائد أحد أهم المؤشرات لقياس مدى قدرة البنك على تحقيق عائد رأس المال المملوك[4]، حيث أن حقوق الملكية تمثل رأس المال المدفوع والمكون من أسهم عادية وممتازة بالإضافة إلى الاحتياطات المختلفة مثل الاحتياطي الإجباري والاختياري واحتياطات أخرى بالإضافة إلى الأرباح المدورة[5]، حيث يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = 6\ \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة–توزيعات حملة الأسهم الممتازة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

4–المؤشرات المالية المتعلقة بالسيولة:

- يقصد بالسيولة الاحتفاظ بقدر ملائم من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود دون انخفاض قيمتها[7].
- وتعني أيضا قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب ودون الإخلال بوظائفه وعملياته[8].

---

[1]– حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي: **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، المجلد 1، 2012، ص 149.

[2]– حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي: **حوكمة البنوك**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2012، ص 109

[3]– سرمد كوكب الجميل: **المدخل إلى الأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[4]– محمد جلال سليمان صديق: **دور القيم في نجاح البنوك الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص 66.

[5]– غازي فلاح المومني: **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، المجلد1، 2016، ص 66.

[6]– أكرم أحمد الطويل: **الشراء وفقا لـSEVEN.RIGHTSوالأداء الاستراتيجي**، مجموعة النيل، ط1، المجلد1، 2016، ص 94.

[7]– علاء إبراهيم عبد المعطي: **أذونات وسندات الخزينة العامة**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2016، ص 162.

[8]– أحسن لحسانة، فيصل شياد: **منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 3 – 4.

- كما يمكن تعريفها أيضا بأنها " القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي احتفاظ البنك بجزء أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة "[1].

1.4نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل:يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة، والغرض منها رصد التباين في سيولة الأصول والخصوم وتوفر الدليل على مدى قدرة المصارف على تلبية سحب الأموال في الأجل القصير دون مواجهة مشاكل في السيولة.

2.4نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات:هذه النسبة بمثابة نسبة الموجودات السائلة التي توفر الدليل على حجم السيولة المتاحة لتلبية الطلب المتوقع وغير المتوقع على النقدية، ويشير مستوى السيولة إلى قدرة قطاع المصارف على تحمل الصدمات التي تلحق بميزانياتها العمومية[2].

المطلب الثاني: تقدير وتقييم مخاطر القروض

إن البنك عند تقديمه القروض للزبائن يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية مع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم المخاطر المتعلقة بالقروض وذلك باستخدام طرق متعددة، ومن أهم هذه الطرق نجد طريقة التحليل المالي وطريقة التنقيط.

الفرع الأول: طريقة التحليل المالي

تعتبر هذه الطريقة من أقدم أساليب التحليل المستخدمة في التعرف ودراسة المركز المالي والائتماني.

---

[1]– جعفر محمد: **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

[2]– ميساء صابرين: **مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

يعرف التحليل المالي على أنه " عملية يتم من خلالها اكتشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي وذلك لتحديد جوانب القوة والضعف ومن ثم استفادة الأطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لاتخاذ القرار "[1].

كما يمكن القول بأنه تقييم الوضع والأداء المالي لشركة معينة وذلك باستخدام عدة أساليب لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات السليمة "[2].

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق عدة غايات منها ما يلي:

- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على خدمة دينها وخدمة الأفراد[3].

- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة لكل عملية مالية أو نشاط استثماري.

- تحديد اتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياساتها المالية.

- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد وذلك بتقديم المعلومات المالية الجاهزة للمسؤولين عند اتخاذ القرار التي لها أثر مالي[4].

أولا:التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

1-مفهوم النسب المالية:" النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة

---

[1]- مصطفى يوسف كافي: **تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا، 2009، ص 268.

[2]- وليد بن محمد الشباني: **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، ط1، الرياض – السعودية، 2014، ص 618.

[3]- محمد شاهين: **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 35 – 36 .

[4]- سعيدة بورديمة: **التسيير المالي**، مطبوعة دروسي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص ص 17 – 18.

زمنية معينة، أي دراسة الفقرات الواردة في القوائم المالية بهدف إضفاء المعني والدلالة لها لتعكس أداء المؤسسة "[1].

كما تعرف على أنها[2] " طريقة لتغيير الأرقام المطلقة في القوائم المالية والمحاسبة وهي تساعد على الإجابة على بعض الأسئلة المهمة:

- هل تتحمل المؤسسة المزيد من الديون؟

- هل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها؟

- هل مصاريف المؤسسة التشغيلية مرتفعة؟

- هل تقوم المؤسسة باستخدام أصولها ومصادر أموالها بفعالية تؤدي إلى توليد الدخل المخطط له "

تهدف هذه النسب المالية إلى إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المشروع والكشف عن مواطن الضعف فيه، وتوفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة والمقارنة بين المشروعات[3].

2-أنواع النسب المالية:

1.2 نسبة السيولة:هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة ما إذا كان المشروع يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته[1]،ومن أهم هذه النسب:

---

[1]- ساجي فاطمة: **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2017/2016، ص 31.

[2]- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي: **التحليل والتخطيط المالي – اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 65.

[3]- مصطفى يوسف كافي: **إدارة الأمن والسلامة الفندقية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا، 2011، ص 50.

الجدول رقم (04): نسب السيولة

النسبة	البيان
نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	توضح درجة تغطية الأصول المتداولة للديون القصيرة الأجل وتكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة.
نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول المتداولة المخزون) / الديون قصيرة الأجل	تستخدم لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة، ويتم استبعاد المخزون لأنه العنصر الأقل سيولة وهو يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة.
نسبة السيولة الجاهزة = النقدية / الديون قصيرة الأجل	توضح مقدار الربحية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين الالتزامات قصيرة الأجل وتيس السيولة دون اعتبار الخصم أو المخزون.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: كياس على، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الرحمن بن باديس، مستغانم، 2016/2015، ص ص 13 – 14.

2.2**نسب النشاط:** هي النسب التي تقيس كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في المؤسسة[2].

ومن أهم هذه النسب:

[1]– وليد الحيالي، علي خلف عبد الله: **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص 618.

[2]– محمد الصيرفي: **التحليل المالي – وجهة نظر إدارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2014، ص 248.

الجدول رقم (05): نسب النشاط

النسبة	البيان
معدل دوران الحسابات المدنية = صافي المبيعات الآجلة / معدل رصيد الحسابات المدينة	تبين هذه النسبة الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشأة لتحصيل ثمن البضاعة المباعة ويمكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على 360 أي عدد أيام السنة
معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون	
معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	هذا المعدل هو مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأسمال عامل قليل، وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة.
معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل	يستخدم هذا المعدل للتعرف على عدد مرات دوران رأس المال العامل خلال فترة مالية معينة، وبالتالي فهو فعال لكفاءة الإدارة في حسن استغلال رأس المال العامل.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: علي كياس، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص ص 17 – 20.

3.2نسب الربحية: تقيس مدى نجاح عمليات التشغيل في المؤسسة خلال فترة محددة من الزمن، وقدرة الشركة على استخدام وإدارة الموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد ممكن وتنقسم إلى:

- نسب توضح العلاقة بين الأرباح والمبيعات

- نسب تحدد العلاقة بين الأرباح والأموال المستثمرة[1].

4.2نسب المديونية:تقوم على قياس مدى مشاركة الملاك من جهة ومشاركة الدائنين من جهة أخرى في تمويل أنشطة المنظمة وتوسعاتها الاستثمارية[2].

الجدول رقم (06): نسب المديونية

النسبة	البيان
نسبة المديونية الكاملة = إجمالي الدين / حقوق الملكية	تقيس مدى قدرة أصحاب المؤسسة على سداد الديون
نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية	تقيس العلاقة بين الأموال المقدمة من طرف أصحاب المنظمة والأموال المتدفقة عن طريق الالتزامات
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول	تقيس النسبة المئوية للأموال التي يتم الحصول عليها من المقترضين لتمويل أصول واستثمارات المنظمة.

المصدر: جابر شعيب الإسماعيل، المالية للقادة – أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2018، ص 48.

5.2نسب التوازن الهيكلي:تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة سواءا الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب نجد[1]:

[1]– وليد بن محمد الشيباني: **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 631.

[2]– جابر شعيب الإسماعيل: **المالية للقادة– أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2018، ص 48.

الجدول رقم (07): نسب التوازن الهيكلي

النسبة	البيان
نسبة التمويل الدائم = الأصول الدائمة / الأصول الثابتة	نعبر عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة، وحتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل.
نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	توضح مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	تقيس درجة استقلالية المؤسسة عند دائنيها، عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك يوافق البنك على أقراض المؤسسة.
نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الخصوم	نعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها

المصدر: برايح سليمان، دويدي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامع آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص ص 55 – 56.

[1]– برايح سليمان، دويدي إبراهيم: **التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، **تخصص مالية المؤسسة**، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص 55.

ثانيا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن:

1-رأس المال: يمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين، منظور أعلى الميزانية ومنظور أدنى الميزانية.

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأصول الدائمة – الأصول الثابتة
- من أدنى الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل

2-احتياجات رأس المال العامل: حيث تنتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات بسبب التعامل مع مجموعة من العناصر وتحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – سلطات مصرفية).

3-الخزينة: حيث تشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها[1].

الفرع الثاني: طريقة التنقيط

هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليحدد الخطر بالنسبة للبنك ليتمكن من تقدير الأوضاع المالية للزبائن قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي تصيب المنظمات التي يتعامل معها.ظهرت هذه الطريقة الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي وهي معروفة اليوم لدى سائر مدراء مالية المنظمات.

يتم الاعتماد على هذه الطريقة أكثر من طريقة النسب المالية لأنها أكثر إتقانا، وتستعمل هذه الطريقة في الحالات التالية:

[1]– ساجي فاطمة: **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 – 29 .

1-حالة القروض الموجهة للأفراد:حيث يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي والذي يعتر كمنهج إحصائي يسمح بالتمييز بين مجموعة الفئات المتجانسة وفق معايير، حيث يجب تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة واستعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2-حالة القروض الموجهة للمؤسسات:حيث يتم تقسيم المؤسسات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المؤسسات التي لها وضعية مالية جيدة، ومجموعة تحتوي على المؤسسات التي لها وضعية مالية غير جيدة، وذلك وفق المعايير التالية:

- تاريخ التأسيس
- أقدمية وكفاءة مديري المؤسسة
- مردودية المؤسسة خلال سنوات متتالية
- أعمالها المحققة
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة
- رأسمالها العامل
- طبيعة نشاطها[1]

المطلب الثالث: إجراءات الحد من مخاطر القروض

تتنوع المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض ولذلك فإن البنوك تبذل جهدها بهدف تحديد هذه الأخطار وذلك للتخفيف من أثرها قدر الإمكان وذلك الضوابط التي تحمي أموال البنك وحقوقه وذلك عن طريق:

1-دعم أنظمة العمل:الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها هو تقسيم المركز المالي للمقترض ومقدرته على الوفاء بالتزاماته، الغرض من التمويل ومصادر سداده

[1]- سلمان زيدان: **إدارة الخطر والتأمين**، مرجع سبق ذكره، ص ص 111 – 112 .

والضمانات المقدمة، ثم تتم بعد ذلك عملية متابعة القرض حتى تمام عملية السداد، وذلك لاكتشاف العقبات التي تؤثر على قدرة المدنين على الوفاء واتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على حقوق البنك.

كما أن نجاح البنك للوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتفادي أخطاء العاملين المقصودة وغير المقصودة يرتبط أساسا سلامة أنظمة العمل ومدى كفاية الرقابة الداخلية للوصول إلى ذلك يجب مراعاة ما يلي:

1.1تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية بدقة.

2.1تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز عملية كاملة في يد شخص واحد.

3.1وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل معه اكتشاف أي أخطاء أو تلاعب بطريقة تلقائية.

4.1الاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منظمة والعمل على تجديد الاستعلامات على المدينين بصفة دورية.

5.1المراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات لدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شأنها.

2-الحد من التوسع الائتماني:التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الربح، كما أنه له العديد من المخاطر والصعوبات كضرورة توفير السيولة اللازمة[1]، كما أن البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الأساسي والرئيسي لنشاطه.

لذلك فإنه يراقب نفسه باستمرار والعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب مع قدرته على استرجاع هذه القروض

[1]- محمد فتحي البدوي: **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، مصر، 2012، ص 287.

وكذلك هيكله المالي خاصة فيما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصدر أمواله[1]، كما يجب وضع حد أقصى للقروض الممنوحة للعميل الواحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض وأنه مع صراعات تنويع الضمانات المقبولة وذلك للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان.

3-الحصول على الضمانات: حيث أن البنك يطلب من المقترض أن يقدم له ضمانات لتدعيم مركزه المالي، حيث أنه يرى أنه بالرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح إلا أن رأس ماله قد يكون غير مناسب مع حجم النشاط، لذلك فإن البنك يشترط على العميل تقديم ضمان مناسب حتى يكون جدرا بمنح القرض، وتأخذ هذه الضمانات أشكال مختلفة منها: ضمانات عينية كالرهن العقاري أو رهن الأوراق المالية أو البضائع، والكفالات الشخصية وغيرها.

4-التأمين على الضمانات: حيث تحاول تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من طرف المقترضين لذلك فهي تطلب منهم التأمين على هذه الضمانات ويكون المستفيد هو البنك، كما يمكن أن يقوم البنك بالتأمين على هذه الضمانات بنفسه وذلك بتحميل المقترض أقساط التأمين.

5-**التأمين على الائتمان:** هذا التأمين يأخذ عدة صور وهي:

1.5التأمين ضد إعسار المدين:أي أن البنك يقوم بإقراض العملاء مقابل تقديم العمل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق:

- وثيقة شاملة لتغطية جميع عمليات البيع الآجل التي يعقدها المؤمن له مع كافة المشترين
- وثيقة تأمين تعطي حسابات مدنية معينة.

[1]- يحيوش حسين: **مداخلة بعنوان تسيير مخاطر القروض**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

2.5التأمين على الكمبيالات: وذلك بأن تقوم شركات التأمين بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات المخصومة لدى البنك والمقدمة له كضمان.

3.5التأمين على ائتمان التصدير: أي التأمين على المخاطر التي يمتد نطاقها خارج حدود الدولة التي تصدر فيها الوثيقة التي ترتبط بالبضاعة المصدرة أو الأعمال خارج الدولة، كما أن البنوك تقوم بتمويل الصادرات لذلك يجب وجود وثيقة تؤمن على المصدر ضد المخاطر الناتجة عن عدم الدفع الناتج عن إعسار المستورد[1].

6-تجميع مخاطر الإقراض:

قد يقوم البنك بتقديم القروض لبعض العملاء بما يتجاوز مقدرتهم المالية وذلك لعدم علمهم ومعرفتهم بالتزامات هؤلاء اتجاه البنوك الأخرى لذلك اتجهت النظم البنكية في العديد من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك يتمثل في إنشاء هيئة مركزية يقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز البنكي ومنح هذه المعلومات لباقي البنوك.

7-قصر مدة التسهيلات الممنوحة:

حيث أنه كلما كانت المدة قصيرة كلما انخفضت المخاطر وبذلك تشعر إدارة البنك بالاطمئنان أكثر، فكلما كانت المدة طويلة تكون هناك إمكانية أكبر لوجود مخاطر وذلك بسبب التغير في الظروف الاقتصادية أثناء الفترات الطويلة.

8-اقتسام المخاطر مع الغير:

وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أقوى، وبذلك يتقاسم مع البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها

[1]- لبصير صورية: **تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 57 – 60.

بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته والتي تعرف حديثا بالقروض المشتركة[1].

المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض وفقا لاتفاقية بازل III.II.I

تتمثل عملية تسيير مخاطر القروض البنكية في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليص الانحراف والخطر المتوقع من عملية الإقراض وما سيحدث مستقبلا، وتمثل لجنة بازل اتفاقية تهدف إلى تحسين الفعالية والرقابة البنكية وتطوير التعاون الدولي بهدف مواجهة ارتفاع المخاطر وتآكل الأموال الخاصة للبنوك الدولية خاصة في القرن العشرين.

المطلب الأول: ماهية لجنة بازل

الفرع الاول: نشأة لجنة بازل

تأسست لجنة بازل عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها، وزيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك، ولقد ضمت لجنة بازل ممثلين من مجموعة الدول العشرة وهي: " الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، بريطانيا، لوكسمبورغ، بلجيكا "، هذه اللجنة هي استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، حيث يجتمع محافظي بنوك هذه الدول 4 مرات سنويا[2].

---

[1]– أحلام عقون: **مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، ص 51.

[2]– طه عبد العظيم محمد: **الإصلاح المصرفي في البنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل III**، دار التعليم الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 210.

الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل

" لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند لأي اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، هذه الدول لديها إدراك أكبر بأهمية وخطورة القطاع المصرفي "[1].

" هي عبارة عن لجنة للرقابة المصرفية تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك "[2].

الفرع الثالث: أهداف لجنة بازل

تهدف اتفاقية بازل فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي في ظل العولمة إلى ما يلي:

- المساهمة في تعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي الدولي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث وتزايد حجم الديون المشكوك فيها.
- إزالة مصادر المنافسة الغير عادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية بشأن رأس المال المصرفي[3].
- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات التنفيذية على البنوك[1].

---

[1]– حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقية بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014/2013، ص 94.

[2]– أيمن محمد: **مقرات لجنة بازل**، http :sp.ecialties.bayt.com بتاريخ: 2020/03/01، على الساعة 11.48.

[3]– مبروك رايس: **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 194 – 195.

المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل الأولى

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال والتي عرفت باتفاقية بازل I في سنة 1988 لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال بالإضافة إلى تقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك حسب أوزان المخاطر الائتمانية.

الفرع الأول: تحديد مكونات رأس المال

حيث تم تقييم رأس المال إلى شريحتين: رأس المال الأساسي، رأس المال المساند أو التكميلي.

الجدول رقم (08): مكونات رأس المال

رأس المال الأساسي	رأس المال المساند أو التكميلي
هو الشريحة الأولى لرأس المال يشمل العديد من العناصر أهمها: – رأس المال المدفوع (حقوق المساهمين) – احتياطات متعلقة واحتياطات عامة واحتياطات قانونية – أرباح غير موزعة أو محتجزة	هو الشريحة الثاني: ويتكون من ما يلي: – الاحتياطات الغير معلنة – احتياطات إعادة تقييم الأصول – احتياطات مواجهة الديون المتعثرة – أدوات رأس المال الهجينة (الديون خطيرة الأجل، حق الملكية، السندات، المشتقات المالية الأخرى) – الديون طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مبروك رايس، انعكاسات العولمة على الجهاز المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

الفرع الثاني: تحديد نسبة كفاية رأس المال

[1]– هشام بشير، إبراهيم عبد ربه إبراهيم: **غسل الأموال بين النظرية والتطبيق**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، مصر، 2011، ص 60.

- نعرف كفاية رأس المال حسب اتحاد المصارف العربية بأنها " متانة وملاءة رأس المال وليس المقصود من كفاية رأس المال كفاءته وإنما قوته ومثانته "[1].
- حيث قامت لجنة بازل بوضع معدل كفاية رأس المال في عام 1988 يمثل الحد الأدنى الواجب على البنوك الالتزام به، وتم تحديد هذه النسبة بـ 8 % كحد أدنى بين عناصر رأس المال وبين الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها مضافا إليها الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها حيث إن:

$$\text{كفاية رأس المال (الملاءة):} \quad \frac{\text{رأس المال الأساسي+رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

هذه العلاقة تبين أنه يتعين على البنك الاحتفاظ بـ 8 وحدات نقدية كاحتياط مقابل كل 100 وأن يتم إقراضها، وتعرف هذه النسبة بنسبة كوك نسبة للرئيس السابق للجنة بازل[2].

ومن إيجابيات معيار كفاية رأس المال:

- المساعدة في تنظيم وتوحيد عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية.
- هذا المعيار يدعو إلى أن تكون أكثر اتجاها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة أمان الأصول في البنوك.

الفرع الثالث: تقسيم دول العالم حسب أوزان المخاطرة الائتمانية

حيث قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية وتتمثل في دول متدنية المخاطر ودول مرتفعة المخاطر.

[1]– سرمد كوكب الجميل: **مقدمة في إدارة المؤسسات المالية – نظريات وتطبيقات**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2018، ص 132.

[2]– محمود حامد محمود: **اقتصاديات البنوك والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 143.

الجدول رقم (09): تقسيم دول العالم حسب أوزان المخاطر الائتمانية

الدول متدنية المخاطر		الدول مرتفعة المخاطر
المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	
نظم الدول التي تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE مضاف إليها دولة سويسرا والمملكة العربية السعودية	نظم الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، إسلندا، الدانمارك، اليونان، نركيا حيث أنه في عام 1994 أضافوا معيار أنه سوف يتم استبعاد دول لها ديون مع صندوق النقد الدولي ولم تستطع تسديدها	هي الدول التي تكون فيها أكثر مخاطر وشكل بقية دول العالم ما عدا الدول المتدنية المخاطر

المصدر: من إعداد الطالبتين: بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 56 .

الفرع الرابع: ترجيح المخاطر

حيث قامت لجنة بازل بوضع أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأموال، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة

أخرى، حيث نجد الأصول تتدرج حسب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: 0 %، 10 %، 20 %، 50 %، 100 %.[1]

الجدول رقم (10): أوزان المخاطر حسب أنواع الموجودات وفقا لاتفاقية بازل I

الوزن	الموجودات
صفر	موجودات لا تحمل مخاطر • النقود • المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية • مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية • مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات الـOCDE
% 50 % 20 20% % 20 % 20 % 50	موجودات متوسطة المخاطر: • مطلوبات أخرى من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها • مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها • المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية • المطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات أو قروض مضمونة من قبلها • قروض يتم تسديدها بالكامل للعقارات لأغراض السكن أو التأجير
% 100	موجودات عالية المخاطر: • مطلوبات من القطاع الخاص • مطلوبات من مصارف خارج الدول OCOG وبقي على استحقاقها أكثر من سنة

[1]– مفتاح صلاح، رحال فاطمة: **مداخلة بعنوان لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أيام 11/09 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص 02.

	• مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية) • مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام • الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات • العقارات والاستثمارات الأخرى • الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى • موجودات أخرى

المصدر: مفتاح صلاح، رحال فاطمة، مداخلة بعنوان تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

•التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I:

-سنة 1995 قامت لجنة بازل باقتراح إضافة المخاطر السوقية إلى جانب المخاطر الائتمانية (التعهدات والالتزامات المرجحة) وطبق ذلك سنة 1998.

-الاتفاق على إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين

وفق هذا التعديل فإن حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم بإيجاد صلة رقمية بين المخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر لسوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أو المخاطر الائتمانية وذلك بمقابلة مخاطر الائتمان.

وبالتالي تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي[1]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة } I \text{ و } II \text{ و } I)}{\text{مخاطر ائتمانية+مخاطر السوق} \times 12.5}$$

[1]- قجايرية سيف الدين: **محاضرة بعنوان مقررات لجنة بازل I و II**، مقياس اقتصاد نقدي وبنكي، مرجع سبق ذكره.

- **إيجابيات وسلبيات لجنة بازل:**

✓ **الإيجابيات:**

- المساهمة في تحقيق العدالة في مجال المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي من خلال إزالة الفوارق وذلك بتقديم معيار موحد لقياس كفاية رأس المال
- جعل البنوك أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في الأصول ذات أوزان أقل مخاطرة.
- دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي
- إتاحة المعلومات حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل.
- ساهمت هذه الاتفاقية من خلال معيار كفاية رأس المال في تقديم معيار يسمح بالمقارنة بين البنوك[1].

✓ **السلبيات:**

بالرغم من أنها هامة إلا أنها أهملت العديد من النقاط منها ما يلي[2]:

- عدم التقييم الجيد للمخاطر والتركيز على المخاطر الائتمانية وإهمال المخاطر الأخرى
- أعطى معيار بازل I وضعا مميز لمخاطر مديونيات حكومات دول الـOCDE على حساب باقي دول العالم
- لم تواكب اتفاقية بازل I التطورات في إدارة المخاطر والابتكارات المالية
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأثر الإيجابي لعملية التنويع في تقليل المخاطر.

[1]– سهيلة عروف، سمية عثمانية: **واقع تطبيق مقررات بازل II وبازل III في القطاع المعرفي الجزائري**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015، ص 31.

[2]– قجايرية سيف الدين: **محاضرة بعنوان مقررات لجنة بازل IوI**، مقياس اقتصاد نقدي وبنكي، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: لجنة بازل IIو III

أدت الأزمات المالية في بعض دول العالم نتيجة ظهور مخاطر جديدة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى التي أثبتت قصورها على الرغم من الالتزام بها، مما استوجب تحيينها لتتماشى مع التطورات العالمية التي عرفتها الصناعة البنكية.

الفرع الأول: اتفاقية بازل II

أولا: تعديلات اتفاقية بازل II:

قامت لجنة بازل سنة 1995 بإجراء بعض التعديلات لتطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال حيث جاءت بمبررات جديدة ومحاور أساسية سميت باتفاقية بازل II.

ومن بين أهم التعديلات التي قامت بها لجنة بازل ما يلي[1]:

– في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل الإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك وكذا مخاطر التشغيل.

– يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في إنفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك الناشئة عن أنشطتها التجارية.

– عن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل سنة 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة البنكية بالسماح باستخدام نماذج داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام

[1]– بوقريط إيمان: **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص ص 51 – 52.

إطار القياس الموحد، واقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية.

ومن بين هذه المعايير:

- ضرورة حساب المخاطر يوميا

- أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها سنة على الأقل

- يعتبر أهم تغيير في اقتراح أفريل 1995 هو أن البنوك سوف تتمتع بمرونة أكبر في تحديد معلومات النموذج بما في ذلك العلاقات الارتباطي في نطاق عوامل مخاطر عريضة.

ثانيا: الدعائم الأساسية لإتفاقية بازل II:

عند إصدار اتفاقية بازل II تمت المحافظة على العديد من العناصر الخاصة باتفاقية بازل الأولى كإلزامية التقيد بمؤشر الملاءة والمقدر بـ8% على الأقل وكذلك الأمر بالنسبة لتعديلات 1996 والمتعلقة بقياس مخاطر السوق وتقوم اتفاقية بازل الثانية على ثلاثة ركائز أساسية:

الجدول رقم (11): الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل II

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال: • لا تغير في المعدل المتمثل 8% وكذلك لا يغير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر	عمليات المراجعة الداخلية: أربعة مبادئ أساسية: • يستوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفق الحجم المخاطر وأن تتطلب	انضباط السوق: • يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. • هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل

السوق. • تغير جوهري في أساليب احتساب المتطلبات اتجاه المخاطر الائتمانية كما تمت إضافة متطلبات اتجاه المخاطر التشغيلية. • بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك في أساليب لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم.	أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. • يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها. • اتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. • يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصرف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك.	انضباط السوق أكثر فعالية يشمل الإفصاح 4 نوامي رئيسية، وهي: نطاق التطبيق تكوين رأس المال وعملية تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

المصدر: بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ثالثا:إيجابيات وسلبيات اتفاقية لجنة بازل II:

1-إيجابيات اتفاقية لجنة بازل II:

- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المؤسسات البنكية.

- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال

- تعزيز ركائز الاستقرار البنكي وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل البنكي[1].

- يراعي الإطار الجديد للجنة بازل أن عملية التوريق تؤدي إلى إعادة توزيع المخاطر وبالتالي خفضها.

- فتح المجال أمام المصارف الصغيرة والمتوسطة وغير قادرة ماليا على تطوير نماذج داخلية لقياس مخاطر الائتمان بالاعتماد على وكالات التصنيف الخارجية[2].

2-سلبيات اتفاقية بازل II:

- فرض ضغوط على البنك لتدعيم مستويات رأسمالها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لا سيما مخاطر التشغيل.

- مواجهة الضغوط من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجيا من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي على أسلوب التقييم الائتمان الداخلي.

- إن اتفاقية بازل II معقدة نسبيا، كون المقاربات المقترحة من طرفها تعتمد على تقنيات صعبة التطبيق فتحتاج إلى خبرات متخصصة ونظم معلومات مناسبة، وما ينجم عن ذلك من تكاليف مالية.

- كما أن الاتفاقية تربط مصير القطاع المصرفي بمجموعة محدودة من وكالات التصنيف (التنقيط)، التي لا تخضع لأية جهة رقابية، ولا يمكن الجزم بمصداقيتها[3].

---

[1]- معمري سارة: **أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 82.

[2]- رافعي سارة،:**مقررات بازل 2 وآثارها على المصارف الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015/2014، ص 67.

[3]- منار حنينة: **المعايير الدولية الرقابية المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة 01، 2014/2013، ص 57.

الفرع الثاني: اتفاقية بازل III

نظرا للعيوب التي تضمنتها اتفاقية بازل الثانية وكذا عدم قدرة البنك على المصمود في وجه الأزمة المالية العالمية، فقد تم التفكير في إصدار اتفاقية بازل الثالثة، حيث قامت بتعديلات على مكونات نسبة رأس المال وأضافت بعض المعايير الخاصة بالسيولة.

أولا: مقررات لجنة بازل III:

– إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من راس المال الممتاز يعرف باسم (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5 % على الأقل من أصولها التي بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ2% وفق اتفاقية بازل II.

– تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5 % من الأصول أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ نسبة 7%.

– بموجب الاتفاقية الجديدة تستحفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح ما بين صفر و 2.5 % من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)

– متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: أن النقطة المحورية للإصلاح المقترن هي زيادة نسبة كفاية رأس المال إذ أنها تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال الشيك.

– اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة حول مجموعة العشرين، حيث سيتغيب على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات[1].

ثانيا: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III:

الجدول رقم (12): المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس
ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي Tier1 مقتصرا على راس المال المكتتب به الأرباح غير الموزعة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير	تغطية مخاطر الجهات المقترحة المقابلة التي تنشأ عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر التي ذكرها وأيضا لتغطية الخسائر التي تتيح عن إعادة تقييم الاصول المالية	أدخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل والتي تحسب بقيمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على راس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول.	يتضمن نظام يهدف إلى حث البنوك على أن لا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها، ففي حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية أما	تناول مسألة السيولة نظرا لتزايد أهميتها لعمل النظام المالي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية حيث أن لجنة بازل تريد وضع معيار عالمي لها فتقترح نسبيتين: الأول: خاصة بالمدى القصير وتطلق عليها تسمية نسبة

[1]– لعبيدي بوبكر: **اتفاقيات بازل 1، 2، 3، ودورها في الحد من الأزمات المالية في النظام البنكي العالمي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014/2013، ص ص 59، 60.

مقيدة بتاريخ استحقاق. أما رأس المال المساند Tier2 فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف.	على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.		في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتنتسب في إطالة فترة هذا الركود.	تغطية السيولة والهدف منها تمكين البنك من تلبية احتياجات السيولة خاصة في حال حدوث أزمة. أما الثانية تستعمل لقياس السيولة البنيوية في الأجل المتوسط والطويل وهدفها الرئيسي أن تمتلك مستقرة لتمويل مختلف أنشطته.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- قجايرية سيف الدين: محاضرة بعنوان مقررات لجنة بازل III، مقياس اقتصاد نقدي وبنكي، مرجع سبق ذكره.
- سهيلة عروف، سمية عثمانية: واقع تطبيق مقررات بازل IIو III في القطاع المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص 46 –47.

ثالثا: تأثيرات مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي:

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال

- عدم القدرة على توفير كمل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى نقص خلال فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- إن مقررات بازل III ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة.
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض بالسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير[1].
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل III يؤدي إلى التحكيم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل III كما حدث في بازل I و II سيؤدي إلى تواصل تعطيل الاستقرار الشامل للنظام المالي
- فرض ضغوطات على المؤسسات الضعيفة: حيث نجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها وتحسين من نوعيته.
- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات

[1]– رومان خديجة، طالب نريمان: **إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتسيير المخاطر، جامعة د. الطاهر مولاي 2014/2013، ص 101.

بعيدا عن مصادر التمويل قصير الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها[1].

[1]– مفتاح صالح، رحال فاطمة: **مداخلة بعنوان تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 – 13.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حولنا التعرف على أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال منحه للقروض، حيث تعتبر هذه المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خاصة مع ارتفاع حدة المنافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية، فالبنوك أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت درجة خطورتها من بنك لآخر، لذلك يتوجب على البنك إدارة هذه المخاطر المحتملة وتسييرها من خلال الاستعلام المصرفي والأساليب الوقائية والعلاجية.

كما أن لجنة بازل كان لها دور فعال في المساهمة في تقليل المخاطر من خلال مقرراتها المتعلقة بكفاية رأس المال وترجيح المخاطر.

الفصل الثالث

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة التنمية الريفية

المبحث الثالث: المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية

تمهيـــد

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى الطرق التي تتبعها البنوك التجارية في منح القروض، والمخاطر التي تواجهها وطرق تسييرها، سنحاول تطبيق ذلك ميدانيا من خلال القيام بدراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR وكالة الطارف، من أجل التعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منحه للقرض والطرق والأساليب التي يتبعها لمواجهة هذه المخاطر أو التقليل منها، كما قمنا بدراسة ملف منح القرض والإجراءات المتبعة للأفضلية عند عدم سداده، لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف

المبحث الثاني: التعريف بمنتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف

المبحث الثالث: المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف وكيفية تسييرها

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وأكثرها شيوعا في جميع الولايات على الإطلاق، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على نشأة هذا البنك وأهم وظائفه ومهامه.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الطارف

يقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية الطارف في الطارف مركز نهج "تحري حسن" حيث تم فتحة في 01 جوان سنة 1986، والجدول التالي يوضح بطاقة فنية للوكالة:

الجدول رقم 13:البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف

تاريخ فتح الوكالة	**1985/06/01**
مساحة المبنى	277 متر مربع
عدد الموظفين	10
مقر الوكالة	الطارف مركز نهج "تحري حسن"

المصدر: معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

الفرع الثاني : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم إنشائه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة

البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.[1]

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية، والمؤسسات الفلاحة الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس المال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها الفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة[2].

الفرع الثالث: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

1-وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.
1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

أولا: مرحلة 1982 – 1990:

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في مناطق ذات نشاط فلاحي.

ثانيا: مرحلة 1991 – 1999:

بموجب قانون النقد و القرض الذي الغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلامالآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

الجدول رقم 14: مميزات المرحلة الثانية 1991 –1999

السنة	البيان
1991	تم الانخراط في نظام سويفت "SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
1992	تم وضع نظام "SYBU" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement ، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
1993	الانتهاء من إدخال الإعلام على جميع العمليات المصرفية
1994	بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر
1996	إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي
1998	بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB)

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : معلومات مقدمة في البنك من خلال مقابلة مع مسؤول بالبنك.

ثالثا: مرحلة 2000-2004:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا بتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات[1].

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، و العمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تنبيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي :

الجدول رقم 15: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي

السنة	البيان
2000	القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.
2001	القيم بعملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق البنك الجالس la banque assise مع خدمات مشخصة.
2002	تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

2004	القيام بإدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر ، كما عمل مسئولو بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية les guichets automatiques des billetsالمرتبطة ببطاقات الدفع.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : معلومات مقدمة في البنك من خلال مقابلة مع مسؤول بالبنك

المطلب الثاني : التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة و تجنيد الوسائل المادية و البشرية لأجل تحقيق أهداف وإستراتيجية البنك، بتنظيمها و التنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك و يحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم، فشكل تنظيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتمد على شكلين هما : التنظيم المركزي و التنظيم اللامركزي.

1-يضم التنظيم المركزي:

- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G)

- مديريات عامة مساعدة ، على رأس كل منها مدير عام مساعد ، ويتفرع بعض منها الى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من :

- المديرية العامة المساعدة للإدارة و الوسائل

- المديرية العامة المساعدة للمراقبة و التطوير

- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي المحاسبة و الصندوق.

- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية

- المديرية العامة المساعدة للموارد و التعهدات

- مديرية الاتصال و التسويق[1]

إضافة إلى ما سبق توجد المفتشية العامة المستشارون و اللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. بما ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني فانه يعتمد على تنظيم لامركزي، اين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات و الاستقلالية وكذا مهام المراقبة و التفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها.

2-**التنظيم اللامركزي:** يظم ما يلي

- المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E) : التي تتولى مهمة تنظيم ، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية.

- يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال

- الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E) :تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال . تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة كما يسعى البنك حاليا الى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها بـ : 47 مشروعا، بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير الى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته[1] .

فيما يخص كيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن اذا لم تتعد قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة وحسب نوع القرض المطلوب، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة،يتم تحويل الملف الى المديرية الجهوية للاستغلال ، التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها، ويتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به الجزائر العاصمة.

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

-الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف

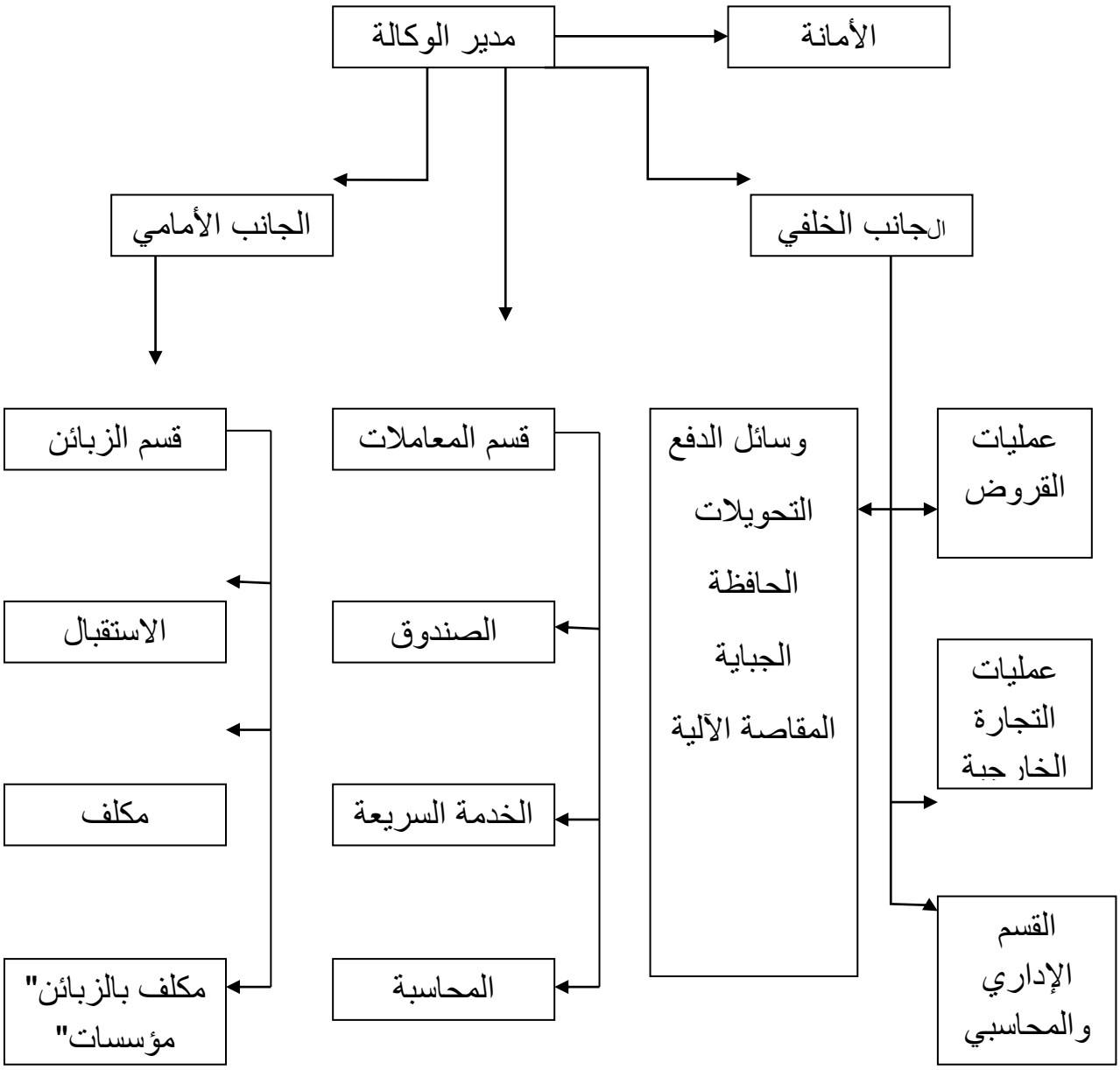

المصدر:وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

المطلب الثالث : أهداف ومهام بنك الفلاحة التنمية الريفية

الفرع الأول : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية و العالمية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة،وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولينإعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، و العمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من اجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرىإلى القيام بإعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلىإستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية ، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار ، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر،وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاد و الأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي[1].

ومن أهمالأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي.

- توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

- تحسين العلاقات مع الزبائن

- الحصول على أكبر حصة من السوق

- تطوير العمل المصرفي تحقيق أقصى قدر من الربحية

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية إمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزةوأنظمة معلوماتية ، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية ، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك ، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم و الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ :

- رفع الحجم المورد بأقل تكاليف

- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات

- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار و العملة الصعبة

<u>الفرع الثاني : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية</u>

وفقا للقوانين و القواعد المعمول بها في مجال المصرفي، فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض ، الصرف و الصندوق

- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع

- المشاركة في تجميع الادخار

- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى

- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.

- تطوير الموارد و التعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات المقدمة.

- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار

- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية

- تقسيم السوق المصرفية و التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ، التجار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي[1].

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بـ :

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.

- إعادة تنظيم إدارة القروض.

- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض و تطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية و التوجه الاقتصادي الجديد للدولة و سياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين تلخصت أهم محاوره في :

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

- إعادة تنظيم و تسيير الهيئات و الهيكل التنظيمي للبنك.

- عصرنة البنك (تقوية تنافسية).

- احترافية العاملين.

- تحسين العلاقات مع الأطرافالأخرى.

- تطهير وتحسين الوضعية المالية [1].

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

المبحث الثاني: التعريف بمنتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف والإجراءات المتبعة لمنحها والضمانات المطلوبة لضمان تحصيل القرض.

المطلب الأول: أنواع القروض في بنك BADR وكالة الطارف

بالنظر إلى أهمية القروض بالنسبة للبنك التجاري، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتقديم عدة أنواع من القروض لزبائنه، وهذا حسب احتياجات الزبون والدراسات التي يعدها البنك وتنقسم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

الجدول رقم 16:أنواع القروض المقدمة من طرف بنك BADRوكالة الطارف

التقسيمات الرئيسية	الأنواع	طبيعة القرض	مكونات الملف
قـــروض الاستثمار	**التمويـل الثلاثي**	البنـك والمؤسسـة يمـول للطـرف الآخـر مثـل لونسـاج، لكنـاك، المبلغ مليار بدون فوائد، الدولة تتكفل بالفوائد ومدة القرض هي 8 سنوات، عـامين مـدة السماح و6السنوات المتبقية يـتم فيهـا تسديد الدين. الضمانات التي تتعلق بهذا القرض وهي:إذا كان القرض عبارة – في حالة آلات الرهن الحيازي للآلات هو الضمان – أمـا إذا كانـت سـيارة أي أن الآلـة تتحـرك فـالرهن هنـا هـو البطاقـة الرماديـة ترجـع علـى اسـم البنـك أي تصـبح مرهونـة للبنك.	طلب خطي للقرض / عقد ملكية / دراسة تقنية واقتصادية من قبل شركة استثمارية متخصصة / الميزانية مع جدول حسابات النتائج للثلاث السنوات الأخيرة / فواتير شكلية / بطاقة الفلاحين / الخبرة / سجل الحسابات / الميزانية ورصيد المتوقع لـ5 سنوات وثيقة خاصة بالضرائب.
	قـــرض التحدي	قـرض اسـتثمار يمـنح مـن قبـل BADR فـي إطـار إنشـاء مسـتثمرات جديـدة للفلاحـة وتربيـة الحيوانـات علـى الأراضـي الزراعيـة غيـر المسـتغلة تابعـة للمتعـاملين الخـواص أو الملكيـة الخاصـة للدولـة، وهـو مدعـم 5 سـنوات الأولـى بـ100 % ونسـبة الفوائد 0 % ويأخذ القرض حسب النشاط الذي يزاوله مدته 7 سنوات عامين مدة سماح و5 سنوات استهلاك القرض و1مليار لكل هكتار.	

		والعناصر التي يتضمنها هذا القرض هي: استعمال البيوت البلاستيكية، بناء إسطبل حيوانات، تطوير الرعي الفلاحي، تربية الأغنام والأبقار.	
قروض الاستغلال	**قرض الرفيق**	وهو قرض موسمي مدته 12 شهر بدون فوائد تتكفل بها الدولة وهو قرض قصير الأجل والمستفيدون من هذا القرض هم المزارعين والمربيين والغرض منه شراء بذور، شتلات أسمدة مواد معالجة، أغذية حيوانات، وسائل التروية، مواد دوائية، بيطرية.	طلب خطي من طرف الزبون / عقد الملكية / نسخة شهادة السجل التجاري / بطاقة العلاج / الفواتير الكلية / دراسة اقتصادية للميزانية / عدم الديون من CASNOS, CNAM, CNAS
	قرض الرفيق للتصدير	وهو قرض موجه للمصدرين مثل التمور والمواد الغذائية مدته عام والضمان لهذا القرض هو رهن الأرض وFGA كرهن منزل أو مصنع.	طلب تمويل/ 3ميزانيات الأخيرة للضرائب/ وضعية المحاسبة المتوسطة TCR / الميزانية العمومية المتوقعة / جدول التصدير / فواتير التصدير/ عدم المديونية من CNAS + CASNOS+Extrait de rôle / حالة المخزونات والمستحقات
	قرض الإعتماد الايجاري	موجه للفلاحين في إطار اقتناء معدات فلاحية مثل: جرار بدون فوائد، الدولة تدعم بنصف والبنك بالنصف الآخر مدته 7 سنوات، وتتمثل ضمانات مدة القرض في: البطاقة الرمادية تصبح باسم البنك، عقد الائتمان الإيجاري يتم من طرف البنك والزبائن ومصلحة السجل التجاري[1].	طلب القرض / شهادة الميلاد / شهادة الإقامة / نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف / دراسة تقنية واقتصادية للمشروعمخطط التمويل / فاتورة شكلية / عقد الاستغلال / شهادة عدم المديونية / شهادة جبائية / شهادة تأهيل تثبت نوع النشاط الممارس

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : معلومات مقدمة في البنك من خلال مقابلة مع مسؤول بالبنك

من خلال الدراسة الميدانية يتضح أن قرض الاعتماد الإيجاري leasing هو القرض الأكثر طلب من طرف المقترضين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف حيث تم منح مبلغ 250639461.19دج من قرض الاعتماد الإيجاري في سنة 2019، كل هذه القروض موجهة للفلاحين في إطار اقتناء معدات فلاحية من نوع "جرار ومحراث " لخدمة الأراضي الزراعية، وهذا يرجع إلى كون ولاية الطارف تعتبر منطقة فلاحية.

[1]– معلومات مقدمة من طرف البنك.

كما يعتبر قرض الرفيق ثاني نوع من حيث الطلب في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الطارف حيث تم منح مبلغ 15618024.74دج من هذا النوع خلال سنة 2019، وهو موجه للمزارعين والمرابين للمساهمة في تربية "النحل والحيوانات"[1].

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض والاعتبارات الواجب مراعاتها

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف بإتباع عدة إجراءات عند منح القروض للعملاء، بالإضافة إلى عدة اعتبارات يجب مراعاتها والتي سنحاول التعرف عليها في مايلي:

الفرع الأول: إجراءات منح القرض من طرف بنك الـBADR وكالة الطارف

1-المقابلة وطلب القرض: هنا يلتقي العميل برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يستفسر عن الوثائق الواجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة من تم يقوم العميل بوضع ملف القرض بعد تكوينه في الوكالة المصرفية.

2-دراسة ملف القرض: يقوم البنك بدراسة ملف القرض الخاص بالعميل من كل النواحي حيث يقوم بالإطلاع على الدراسة المقدمة من طرف العميل حول المشروع المراد تمويله ويتضمن ما يلي:

1.2 **تقديم المؤسسة:** يقوم البنك يطلب إحضار دراسة تقنية واقتصادية للمشروع حيث يتضمن هذه الدراسة على جميع المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه من حيث اسمه، عنوانه، ونوع النشاط، تاريخ الإنشاء، والضمانات المقدمة.

2.2 **الدراسة التقنية للمشروع:** وفيها:

- دراسة السوق

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 01، 02.

- برنامج الإنتاج التقديري
- قدرة المشروع

3.2 الدراسة المالية للمشروع:

ويتم تشخيص الحالة المالية للمؤسسة بالاطلاع على العناصر التالية:

- الميزانية التقديرية
- النسب المالية المحسوبة من خلال معطيات المؤسسة
- دراسة الهيكلة المالية
- دراسة النشاط
- دراسة الخطر

3-الاستخبارات الائتمانية والزيارات الميدانية: يقوم البنك بجمع المعلومات عن العميل وخاصة عن سمعته باستخدام عدة مصادر كسجلات العميل لدى البنك، الاتصال بنوك أخرى أو إرسال الملف لمصلحة مركزية الأخطار ببنك الجزائر، كما يقوم مسؤول مختص بالبنك بزيارات لعين المكان.

4-اتخاذ القرار والمتابعة: بعد إيداع ملف القرض على مستوى الوكالة تقوم هذه الأخيرة بدراسة ثم تقدم للجنة القروض بالوكالة حيث يؤخذ النزاع عن طريق الإجماع وتجسيد العمل في محضر لجنة القروض التي تضم قرار الموافقة أو الفرض، حيث إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة يتم الموافقة عليه، أما إذا كان مبلغ القروض يفوق صلاحيته فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسة مرة ثانية والفصل فيه.

وبعد منح الوكالة القرض للعميل يتم متابعته تبعا لشخصية العميل ونوع القرض الممنوح فقد يطلب كشف يثبت إنجاز العملية[1].

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 01، 02.

الفرع ثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض من طرف وكالة BADR الطارف

1-سلامة القروض:القرض المصرفي هو نتيجة منح الأموال أو قيد ما في حساب المقترض، مقابل وعد كتابي بالسداد حسب الشروط المتفق عليها، فالبنك لا يمنح القرض إلا عندما يثق سلامته وقدرته على السداد، ومهما بلغت درجة الحرص والحذر فإن هذا لا يمنع من الوقوع في المخاطر حيث أنه في كل قرض قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على السداد، مما يجعل البنك يتحمل بعض الخسائر، لذا يجب على البنك تجنب هذه المخاطر.

2-التنويع: يجب ألا يقتصر على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل ويقصد به أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة، إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن.

3-طبيعة الودائع: هناك أنواع عديدة من الودائع، يعتبر البنك المسؤول عن زرق الثقة في نفوس المودعين ومسؤولية البنك اتجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريق توظيف الأموال.

4-القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي:توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض ويمكن أن يشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، ويتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطاته.

5-مصادر الوفاء بالقروض: تتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة أو غير المضمونة من المقترض فيما يلي:

- تحويل الأصول إلى نقد، إما بيع أوراق مالية، أو أصل من الأصول لسداد قيمة القرض.

– الدخل وزيادة رأس المال وذلك عن طريق ادخار جزء من الأرباح أو الدخل أو إصدار أسهم جديدة للبيع.

– الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشاريع الناجحة التي حققت أرباح إلى اقتراض على الدوام من أجل إتمام المشروع[1].

المطلب الثالث: الضمانات المطلوبة والشروط المتوفرة في العميل

الفرع الأول: الضمانات المطلوبة

1-الرهن بأنواعه:

1-1-إمضاء السند لأمر: والذي يضمن من خلاله البنك عملية تسديد القرض وفي حالة عدم تسديد الزبون يمكن إجراء عملية الحجز على الرهن المقدم.

2-1-رهن العتاد: ويشمل (جرارات، سيارات، آلات ...) ويكون رهن العتاد بأنواعه منقول وغير منقول إضافة إلى تقديم ورقة بطلب رهن السيارة وفي البطاقة الرمادية تكتب مرهونة للبنك.

3-1-البيوت البلاستيكية: رهن البيوت والأعمدة الحديدية.

4-1-العقار المنقول: ففي حالة حياز عقار منقول يقوم البنك باقتنائه وتسجيله باسم البنك، وعند تسديد ثمنه يصبح باسم المقترض، وهذه الضمانات تعتبر ضمانات كافية لاسترجاع القرض الممنوح.

الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها في العميل للموافقة على طلب القرض

- توفر العميل على مكان أو أرض لتنفيذ المشروع
- توفر العميل على ضمان كافي لإرجاع القرض

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 01، 02.

- أن لا يتعدى العمر الأقصى للعميل 70 سنة
- يجب أن لا يكون لدى العميل قرض في بنك آخر

حيث أن هناك قيود يفرضها البنك المركزي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الطارف عند منحه القرض وهي أن لا يتعدى نسبة محددة من أموال البنك عند منحه القرض[1].

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 01، 02.

المبحث الثالث: المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف وكيفية تسييرها

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض للأفراد والمؤسسات مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، لذلك على البنك القيام بعدة إجراءات لاسترجاعه، وعليه سنحاول التعرف على المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف والإجراءات التي يتبعها لاسترجاع أمواله.

المطلب الأول: أنواع المخاطر التي يتعرض لها بنك BADR وكالة الطارف

هناك عدة مخاطر يتعرض لها البنك منها ما هو مرتبط بالعميل كعدم سداد الدين بسبب العمر المالي له، ومنها ما هو مرتبط بالبنك ذاته حسب التغيرات في الأوضاع الاقتصادية والتي تؤدي إلى فشل البنوك، وفي ما يلي أنواع المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف

1-مخاطر عدم القدرة على السداد: هذا الخطر يعتبر من أكبر المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف، ويعود إلى سببين:

- مخاطر خاصة بالعميل ذاته كعدم إدارته لنشاطه بشكل جيد الذي يؤدي إلى فشل المشروع وبالتالي إلى الإفلاس.

- مخاطر ترجع إلى عوامل خارجية كالكوارث الطبيعية (الفيضانات ...الخ)، التي تؤدي إلى تلف المحصول وتلف الأراضي الزراعية وبالتالي عدم القدرة على سداد الدين[1].

2-مخاطر سعر الفائدة: ينشأ هذا الخطر نتيجة التغير في أسعار الفائدة بين تاريخ منح القرض وتاريخ استحقاقه.

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 01، 02.

3-مخاطر سعر الصرف: ينتج هذا الخطر عن التقلبات المفاجئة في سعر الصرف سواء بالارتفاع أو الانخفاض في قيمة المعاملات مما يؤدي إلى وقوع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في صراعات حول رفع أو تخفيض أقساط القرض الممنوح.

4-مخاطر أخرى:هناك مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ترجع إلى:

- التغيرات في الأوضاع الاقتصادية

- الكوارث الطبيعية التي تؤثر على نشاط المقترض وبالتالي عدم القدرة على سداد الدين.

- في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف توجد مصلحة خاصة تهتم بتسيير هذه المخاطر وتسمى مصلحة القروض.

- كما يقوم البنك بأقسام هذه المخاطر مع مؤسسات مالية أخرى للتقليل من هذه المخاطر، هذه المؤسسة هي صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الموجهة للشباب ذوي المشاريع، حيث يهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض التي تمنحها البنوك للشباب ذوي المشاريع، وذلك من خلال تسديد جزء كبير من الديون في حالة عجز المقترض على التسديد.

من خلال الدراسة الميدانية يتضح أن خطر عدم السداد هو أكثر خطر يتعرض له بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف، ويرجع ذلك إلى فشل مشروع العميل طالب القرض بسبب الكوارث الطبيعية "كالفيضانات التي تؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية وحرائق الغابات التي يؤدي إلى إتلاف صناديق النحل، وهذا راجع إلى كون ولاية الطارف تتعرض بكثرة إلى هذا النوع من الكوارث الطبيعية[1].

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 01، 02.

المطلب الثاني: تقدير وتسيير مخاطر القروض والإجراءات المتبعة لاستردادها

يقوم البنك بدراسة كل البيانات المتعلقة بالعميل طالب القرض وذلك لتفادي الوقوع في المخاطر.

الفرع الأول: تقدير وتسيير مخاطر القروض

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف بالاعتماد على طريقة التحليل المالي لتقدير المخاطر وذلك بمعرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة طالبة القرض وتحديد قدرتها على خدمة دينها.

أولا: تسيير مخاطر القروض:

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ولاية الطارف على عدة أساليب لتسيير مخاطر القروض وهي:

1-**الاستعلام المصرفي:**من خلال التأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من طرف العميل إما من خلال العميل نفسه أي الحصول على المعلومات اللازمة منه، أو من خلال مصادر داخلية من البنك بالنظر إلى حساباته لدى البنك إن كانت دائنة أو مدينة أو إذا كان مدين في بنك آخر، وكذلك بتحليل القوائم المالية للسنوات الماضية للعميل طالب القرض وتحليلها والوقوف على ميزانية تقديرية وهذا ما يزوده إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للعميل.

2-**الأسلوب الوقائي:** وذلك من خلال طلب الضمانات اللازمة من العميل كالرهن الحيازي والعقاري وهي تعتبر من أنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة مخاطر عدم السداد، بالإضافة إلى دراسة جيدا للمشروع محل القرض ومنح قرض ملائم له (مثلا أرض صغيرة لا تحتاج إلى قرض كبير، فعند منح قرض كبير فإن العميل يعجز عن السداد).

3-**الأسلوب العلاجي:** حيث يقوم البنك بمحاولة استرداد القرض بالتفاوض مع العميل لاسترداد القرض أو اللجوء إلى القضاء لاسترداده[1].

الفرع الثاني: الإجراءات التي يتبعها بنك الـBADR وكالة الطارف لاسترداد القرض

من بين الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للحد من هذه المخاطر هي الاعتماد على الضمانات بكل أنواعها، فلا يمكن منح قرض بدون ضمان، بالإضافة إلى تحديد عدد القروض الممنوحة في المنطقة مثلا: أن يتم منح القرض حسب حجم الأرض لضمان استرجاع القرض.

أما الإجراءات التي يتبعها لاسترداد أمواله تتمثل في ما يلي:

- في بداية الأمر إذا تأكد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأن القرض أصبح مشكوك فيه من خلال تأخير العميل عن تسديد مبلغ القرض والفوائد فإنه يقوم بالاتصال بالعميل وإبلاغه وعد السداد كإنذار أول وفي حالة عدم استجابة العميل يقوم البنك بإرسال إنذار ثاني بعد 15 يوم.

- في حالة عدم استجابته للإنذارات فإن البنك يقوم بإرسال استدعاء للحضور في أجل لا يتعدى 10 أيام من استلام الاستدعاء من أجل تسديد المبلغ المتبقي للقرض.

- في حالة عدم الاستجابة للاستدعاء يقوم البنك بمحضر معينة وذلك بإرسال بعثة إلى مكان العميل لمعرفة ما إذا كان المشروع لا يزال نشطا بالإضافة إلى معاينة المعدات المرهونة، ويتم سؤال العميل عن سبب عدم سداد الدين حيث يمكن أن ترجع الأسباب إلى فشل المشروع أو تلف المحصول بسبب الكوارث الطبيعية كالفيضانات، أو تهاون العميل في التسديد.

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 01، 02.

– إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة العميل فإن البنك يقوم بعدة إجراءات مثل منح قرض آخر أو إلغاء نسبة معينة من الفائدة من رأس المال غير المدفوع.

– إذا كان السبب هو تهاون العميل يقوم البنك بالتحصيل الإجباري والمتابعة القضائية.

– وتتمثل في مطالبة العميل بالدفع الفوري والكلي للقرض وفي حالة عدم قدرته على التسديد تتم تنفيذ العقوبة والمتمثلة في دخوله للسجن ويصبح الأصل ملك للبنك.

ولكن هناك طريقة أخرى للتحصيل وتسمى جدولة الدين، وهذا إذا كان العميل لم يستطيع تسديد ديونه، حيث يذهب للبنك ويطلب منهم قبل وقوعه في الإفلاس بغرض إعادة جدولة الدين ثم يتقدم البنك بنسبة 50 % إلى الزبون لإعادة تجديد قرضه[1].

المطلب الثالث : دراسة حالة لتسيير مخاطر قرض اعتماد إيجاري Leasing

في هذا المطلب سنحاول تقديم مثال عن الأساليب المتبعة لاسترجاع قرض اعتماد إيجاري ممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف.

الفرع الأول: تقديم العميل والقرض

يتم الترميز للعميل بالرمز X

- قيمة القرض 1468851.53 دج
- معدل الفائدة 9 %
- مدة الإهتلاك 5 سنوات
- طبيعة القرض: الاعتماد الإيجاري Leasing (اقتناء جرار)
- بداية استعمال القرض في 2009/05/31 التسديد يكون كل 3 أشهر
- 12 شهر الأولى سماح ثم بداية تسديد الدين

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 01، 02.

- الضمانات: سلسلة الكمبيالات "الإمضاء على سند لأمر"(الإيجارات)[1] (الملحق 03)

الجدول رقم 17: جدول يوضح القرض الممنوح من طرف البنك

نوع القرض	مبلغ القرض	تـــــاريخ الاستخدام	فترة الاهتلاك	المدة المؤجلة	معدل أو هامش
الاعتماد الإيجاري Leasing	1468851.53 دج	03 أشهر	5 سنوات	12 شهرا	%9 – 5 % + 4 % علاوة

المصدر : معلومات مقدمة من الوكالة، الملحق رقم 1.

<u>الفرع ثاني: عدم قدرة العميل على سداد الدين</u>

عند تأكد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف أن قرض العميل X أصبح مشكوك فيه(معرض لخطر عدم السداد)، وذلك عند تأخر العميل وعند عدم استجابة العميل قام البنك بعد 15 يوما بإرسال إنذار ثاني، وبعد ذلك لم يستجب العميل قام البنك بإرسال استدعاء (الملحق 04) للحضور على البنك في أقرب وقت ممكن من أجل تسديد مبلغ الدين المتبقي والمقدر بـ1309943.34 دج في أجل لا يتعدى 10 أيام من استلام الاستدعاء[2].

عند عدم استجابة العميل وعدم الحضور قام البنك بمحضر معاينة ليرى السبب في عدم التسديد، حيث انتقلت البعثة إلى مكان العميل في 2019/06/30 على الساعة 13.30 بعد الظهر تمت ملاحظة ما يلي[3]:

- وجود الجرارات الزراعية من ماركة CIRTA نوع C6807 المسجلة برقم 36–610–01705 الجرار في حالة عمل.

- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم03.
1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 04.
2- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 05.

– عند سؤاله عن عدم تسديد الدين أكد العميل أنه غير قادر على سداد أي دفعة على الفور بسبب الفيضانات وعدم وجود الخدمات الزراعية.

– عند إصرار البعثة على الدفع، وإلا سيتم عرض الملف على التحصيل الإجباري والتزام بذلك في نهاية الموسم الزراعي.

– انتهت المهمة على الساعة 14.20 مساء.(الملحق رقم 05)

– قام البنك بإعداد جدول الأعمال لمعالجة الديون غير المسددة للعميل (X) (الملحق رقم 06)

ونظرا للصعوبات التي واجهها العميل لاقتناء المعدات (جرار) ، وبالنظر في القرار التنظيمي رقم 09/12 بتاريخ 2020/05/17 المتعلق بإعادة معالجة البيانات المحفوظة في سياق تحصيل الديون والذي ينص على[1]:

– إلغاء 35 % من الفائدة لدفع 50% من رأس المال غير المسدد.

– إلغاء 35 % من الأقساط.

– إنشاء عقد إيجار جديد لمدة 4 سنوات.

بعد الاتفاق قام العميل بتسديد الدين وذلك بقيامه بإرسال شهادة عدم المديونية في 2019/11/18. (الملحق7)[2].

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 06.

1- معلومات محصل عليها عند إجراء مقابلة مع ممثل الوكالة المصرفية BADR بالطارف بالإعتماد على الملحق رقم 07.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الطارف أن البنك قبل منح للقرض يقوم بدراسة وتحليل ملف طلب القرض من أجل بناء قرارات سليمة لتفادي الوقوع في المخاطر، بالرغم من أن هذه الدراسات من طرف البنك إلا أنه يبقى دائما يواجه مجموعة من المخاطر أهمها خطر عدم سداد القرض، لذلك فإنه يعطي أهمية كبيرة للضمانات التي تعتبر ضمان حقيقي وفعال لاسترجاع القرض، وفي حالة عدم السداد يلجأ البنك إلى إتباع عدة إجراءات ودية أو قانونية لاسترجاع الدين.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال الدراسة يظهر الدور الفعال للجهاز البنكي في تدعيم عملية التمويل عن طريقةالقروض التي تعتبر الدعامة الأساسية في النشاط الاقتصادي، غير أن هذه العملية الاقراضية مليئة بالمخاطر ولهذا تعتبر من أصعب القرارات التي تتخذها البنوك والتي تضعها في ظروف وأوضاع حرجة، وذلك لما تسببه لها من اختلالات تعيق نشاطها وتهدد استقرارها، وهذا ما يجبر البنوك على ضرورة دراسة هذا المشكل من جميع جوانبه لتفادي حدوثه،وذلك من خلال التأكد من مدى تنفيذ السياسة الاقراضية بدقة من خلال القيام بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة طالبة القرض من جميع الجوانب باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية بالإضافة الى الضمانات التي تعتبر وسيلة تزيد من ثقة البنك في العميل وأخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل، وذلك لتفادي هذه المخاطر المرتبطة بالعملية الاقراضية.

فعلى هذا الأساس حاولنا من خلال الدراسة التي قمنا بها التطرق في الجانب النظري إلى دراسة القروض البنكية والمخاطر المتعلق بها وكيفية تسييرها.

كما قمنا بدعم بحثنا من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالطارف وذلك بدراسة القروض الممنوحة من طرف الوكالة والمخاطر المصاحبة لها، والإجراءات المتبعة لمواجهتها.

أولا: اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى: فهي صحيحة،فالقروض تمنح على أساس شخصية العميل وقدرته على السداد والضمانات التي يقدمها العميل المتمثلة في الرهن بأنواعه والتي تعد الشرط الأساسي لمنح القروض.

أما الفرضية الثانية: فهي صحيحة،وذلك لأن أهم المخاطر التي يتعرض لها الفلاحة والتنمية الريفية BADR– وكالة الطارف عدم مخاطر عدم السداد.

أما الفرضية الثالثة: فهي صحيحة، عند حدوث الخطر فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلجأ إلى التحصيل الودي أولا ثم القانوني.

ثانيا: نتائج الدراسة

من بين النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة ما يلي:

1- تعتبر القروض المصرفية الجزء الأكبر من نشاط البنوك لذلك يتم الاهتمام بالمخاطر المرتبطة بها.

2- تعد البنوك التجارية بسبب طبيعة عملها من أكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر.

3- تتعرض البنوك لمجموعة من المخاطر عند منح القروض لذاك يتم اتخاذ عدة إجراءات من أجل استرداد الأموال.

4-إن الإجراءات الوقائية المتبعة من طرف البنك تقتصر على أخذ الضمانات بأنواعها لتجنب الوقوع في الخطر.

5-إن دراسة ملف طلب القرض بدقة تعتبر من أهم الإجراءات لتفادي الوقوع في مخاطر القروض.

6-من أكثر المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف عند منح القروض هي مخاطر عدم السداد.

7-يعتبر الرهن بأنواعه أهم ضمان التي يطلبه بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف.

8- من الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الطارف لاسترجاع أمواله عند عدم قدرة العميل على سداد الدينهي اللجوء إلى التحصيل الودي أولا ثم القانوني.

ثالثا: الاقتراحات التوصيات

بناءا على هذه الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1- إنشاء إدارات وأقسام خاصة بالتعامل مع مخاطر القروض.

2- عدم التساهل في موضوع القروض، حيث يجب متابعتها من تاريخ منحها إلى غاية تاريخ استحقاقها.

3- متابعة حركة حساب العميل والتأكد من استخدام المبلغ المقترض في الغرض المحدد.

4- إدخال تقنيات حديثة وأساليب وقائية لتجنب الوقوع في مخاطر القروض.

5- ضرورة أخذ الضمانات اللازمة من العميل عند منح القرض لتفادي مخاطر عدم السداد.

6- ضرورة الاهتمام بموظفي البنك وتدريبهم على استخدام التقنيات الحديثة في مجال الإقراض.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد تحليلنا لم ضوت آليات تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، وبالرغم من محاولة الإلمام بجوانب الموضوع إلا أنه في اعتقادنا مازالت هناك بعض النقاط يمكن أن تعالج في بحوث أخرى، من بين هذه النقاط التي يمكن طرحها للدراسة:

- أكثر الطرق نجاعة للوقاية من مخاطر القروض.

- الأساليب الجديدة والمتطورة لإدارة المخاطر البنكية.

- دور أنظمة الإنذار المبكر في التقليل من المخاطر

قائمة المراجع

المراجــع:

أولا: الكتب

1- ابراهيم سيد أحمد: **حق الاختصاص والرهن الحيازي وحقوق الامتياز في ضوء آراء الفقهاء والتشريع وأحكام القضاء**،دار العدالة للنشر والتوزيع،ط 1، القاهرة- مصر 2018.

2- أحلام بوعبدلي: **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.

3- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: **إدارة الحظر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2010، عمان، الأردن، 2010.

4- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي:**إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

5- إسماعيل محمد الزيود،:**دور المشروعات الائتمانية الصغيرة في التنمية الريفية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.

6- أكرم أحمد الطويل: **الشراء وفقا لـSEVEN.RIGHTSوالأداء الاستراتيجي**، مجموعة النيل، ط1، المجلد1، 2016.

7- جعفر هني محمد، حكيم براضية: **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان.

8- جميل السعودي: **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

9- حازم ربحي عواد: **مبادئ القانون التجاري**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.

10- حاكم محسن الربيعي: حسن عبد الحسين راضي: **حوكمة البنوك**، دار اليازوري للعلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.

11- حاكم محسن الربيعي: حمد عبد الحسين راضي: **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، المجلد 1، 2012.

12- حاكم محسن محمد: حمد عبد الحسين راضي: **حوكمة البنوك**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2012.

13- حسينة حوحو، **الزكاة ودورها في الاقتصاد**، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2017.

14- خلفان حمد عيسى: **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.

15- خليفة بن محمد الخضرمي:**مسؤولية البنك في إطار عمليات الائتمان، خطاب الضمان، الاعتماد المستندي**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، المجلد 1، مصر، 2015.

16- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي: **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.

17- دردوري لحسن، لقليطي الاخضر: **أساسيات المالية العامة**، دار حميثراء للنشر والترجمة، ط 1، القاهرة، مصر، 2018.

18- رانيا محمود عمارة: **الإدارة المالية- الإيرادات العامة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2015.

19- رائد محمد عبد ربه، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.

20- رمزي ساسي: **إشهار الحق العيني العقاري**، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع، 2015.

- زكرياء الدردوري، يسرا السامرائي: **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.

21- ساجي فاطمة: **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2017/2016.

22- سرمد كوكب الجميل: **المدخل إلى الأسواق المالية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2018.

23- سعيد علي محمد العبيدي: **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأدرن، 2011.

24- سعيدة بورديمة: **التسيير المالي**، مطبوعة دروسي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015/2014.

25- سلمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

26- سليمان ناصر: **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر، 2012 .

27- صادق الشمري: **إدارة العمليات المصرفية**، مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية، ط1، المجلد 1، 2012.

28- صادق راشد الشمري: **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.

29- صلاح الدين السيسي: **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية**، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2011.

30- عادل رزق: **إدارة الأزمات المالية العامة**، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2010،.

31- عبد الرزاق بن الزاوي: **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016 .

32- عبد الكريم أحمد جميل: **التسويق المصرفي**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

33- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي: **التحليل والتخطيط المالي – اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

34- عدنان عبد الله محمد عويضة :**نظرية المخاطرة في الاقتصاد الاقتصاد الإسلامي**، دراسة تأصيلية – تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مجلد1، 2010.

35- علاء إبراهيم عبد المعطي: **أذونات وسندات الخزينة العامة**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2016.

36- علي سيد اسماعيل :**أبحاث معاصرة في الإقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية و المصرفية**،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،ط2020،1.

37- عيسى طايل عواودة:**الآثار القانونية لعملية خصم الاوراق التجارية**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2012.

38- غازي فلاح المومني: **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، المجلد1، 2016.

39- مجدي محد غيث، **نظرية الجسم الزمن في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي**، ط1، فرجينيا، 2010.

40- محمد الشحات الجندي: **القرض كأداة التمويل في الشريعة الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مصر، 1996.

41- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة التمويل المصرفي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط 1، القاهرة- مصر 2019.

42- محمد الفاتح محمود المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.

43- محمد الفاتح محمود المغربي: **نقود وبنوك**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.

44- محمد بن بلعيد أمنو البوطيبي، **الأوراق التجارية المعاصرة، طبيعتها القانونية وتكييفها الفقهي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.

45- محمد بن عواد الأحمدي: **عقد الرهن العقاري المسجل في الفقه الإسلامي والنظام السعودي والقانون المقارن**، دار الكتاب الجامعي،السعودية ، 2016، ص 53

46- محمد جلال سليمان صديق: **دور القيم في نجاح البنوك الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.

47- محمد سلمان سلامة: **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015.

48- محمد شاهين: **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2017.

49- محمد شاهين: **تحليل وتقسيم الأوراق المالية**، دار حميثراء للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2017.

50- محمد عبد الفتاح الصيرفي: **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002.

51- محمد عبد الله شاهيني محمد: **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار حميثراء للنشر والترجمة، ط1، القاهرة، مصر، 2018.

52- محمد عبد المنعم أبو زيد: **الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مصر، القاهرة، 1417هـ-2016م.

53- محمد فتحي البدوي: **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية، ط1، الجيزة، القاهرة، 2012.

54- محمد كمال عفانة: **إدارة الائتمان المصرفي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص 10.

55- محمود حامد محمود: **اقتصاديات البنوك والأسواق المالية**، دار حميثراء للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص 202.

56- مصطفى يوسف كافي: **تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا، 2009.

57- نبيل ذنون الصائغ: **الائتمان المصرفي**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2018.

58- هاني أحمد عبد الفتاح عطاي: **التحكيم في الضمانات المصرفية**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، مجلد 1، 2017.

59- وليد بن محمد الشباني: **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، ط1، الرياض – السعودية، 2014.

60- وهيبة الزحليلي: **العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني**، دار الفكر للنشر، سوريا، 2014.

ثانيا:المجلات

1- أحسن لحساسنة، فيصل شياد: **منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية**، دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2014.

2- معهد الدراسات المصرفية،**مجلة إضاءات**، نشرة توعوية، العدد الحادي عشر، 2001.

3- ميساء صابرين: **مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المصرفية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 23، جامعة البعث، دمشق، 2017.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات

1- أحلام عقون: **مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.

2- العاني إيمان:**البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2007/2006.

3-برابح سليمان، دويدي إبراهيم: **التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، **تخصص مالية المؤسسة**، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014.

4- بسيسة آمنة: **أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.

5- بن رمضان رشيد، قبلي محمد: **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهاذة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و مالي، جامعة مغنية- الجزائر، 2015.

6- بن عزة هشام: **دور القرض الايجاري leasing لفي تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012 ،ص 166.

7- بوقريط إيمان: **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.

8- تيطوم هاجر: **سياسات وإجراءات منح القروض البنكية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015 .

9- جعدي أمال ،وعراب ثانينة: **التقنيات البنكية في منح القروض**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة، 2011/2010.

10- حسان الدباس: **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، 2015/2014.

11- حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقية بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014/2013.

12- خديجة مراخي:**واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وسير المخاطر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.

13- دعاء محمد زايدة: **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني،** رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

14- رافعي سارة،**:مقررات بازل 2 وآثارها على المصارف الإسلامية،** مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015/2014.

15- رامي أكرم مزيق: **دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية،** رسالة لنيل درجة الماجستير في قسم إدارة الأعمال، جامعة تشرين اللاذقية، سوريا، 2014.

16- رزق الله شيماء، تحري يسرى**:دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018/2017.

17- رومان خديجة، طالب نريمان: **إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتسيير المخاطر، جامعة د. الطاهر مولاي 2014/2013.

18- زايدي صبرينة : **إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية،** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادبة، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي أمحند أولحاج، البويرة، 2015/2014.

19- سالم راضية: **محاضرة في مقياس خطر القرض،** تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، دفعة 2019/2018.

20- سمية بركاني: **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية،** مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016/2015.

21- سهيلة عروف، سمية عثمانية: **واقع تطبيق مقررات بازل II وبازل III في القطاع المعرفي الجزائري**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015.

22- سيداوي فتيحة: **إدارة مخاطر القروض البنكية**، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014 .

23- شلايفية فاطمة الزهراء، مراسلي كريمة: **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة، الجزائر، 2017/2016.

24- عولمي عفاف: **دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/2015.

25- لبصير صورية: **تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة المسيلة، 2015/2014.

26- لعبيدي بوبكر: **اتفاقيات بازل 1، 2، 3، ودورها في الحد من الأزمات المالية في النظام البنكي العالمي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014/2013.

27- معمري سارة: **أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

28- مفتاح صلاح، رحال فاطمة: **مداخلة بعنوان لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أيام 11/09 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا.

29- منار حنينة: **المعايير الدولية الرقابية المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة 01، 2014/2013.

30- نعمان محصول:**سير محفظة الأوراق المالية في البنوك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة جيجل، 2007/2006.

31- هدوقة حسيبة: كفاءة **أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018/2017.

رابعا: المؤتمرات

1- يحيوش حسين: **مداخلة بعنوان تسيير مخاطر القروض**، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة منتوري – قسنطينة، أيام 17- 19 أفريل 2007.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. http :sp.ecialties.bayt.com بتاريخ: 2020/03/01
2. www.univ-tebessa.dz بتاريخ: 31/11/2019

الملاحق

الملـــحق رقـم 01

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العالـي و البحث العلمـي
جامعـة الشاذلـــي بـن جديـد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثانية ماستر

استمارة بحث حول موضوع: **استمارة رقم:** 01

آليات تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية

- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR-

وكالة الطارف

- مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي.

- من إعداد الطالبتين:
- شيماء رزق الله
- يسرى تحري

- تحت إشراف الدكتور:
- مزيان عبد الغفور

- ملاحظة: المعلومات الواردة في الاستمارة تبقى سرية و لا تستخدم إلا للغرض العلمي.
- ضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

السنـــة الجامعيـــة: 2019 – 2020

المحور الأول: بيانات شخصية

1- الجنس:

ذكر ☒ أنثى ☐

2- السن:

29

.....

3- المستوى التعليمي:

ثانوي ☐ تقني(تكوين مهني) ☐ تقني سامي ☐

جامعي ☒ دراسات عليا ☐

4- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☒ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الثاني: بيانات تتعلق بالقروض وإجراءات منحها

5- ما هي أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

قروض استهلاكية ☐ قروض استثمارية ☒ قروض أخرى ☒

leasing ، التحدي ، B.F.I.G

.....

6- من أين يحصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المبالغ المالية التي تمنح كقروض؟

أفراد ☒ مؤسسات ☑ الدولة ☒ مصادر أخرى ☐

- في حالة هناك مصادر أخرى، ما هي هذه المصادر؟

.....

7- لمن تمنح هذه القروض؟

أشخاص طبيعيين ☐ أشخاص معنويين ☐ كلاهما معا ☒

8- هل يمنح البنك امتيازات للمقترضين؟

نعم x لا ☒

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه الامتيازات؟ ولمن تمنح؟

تمنح في حالة عجز العميل عن السداد وقد يتحصل نسبة من الفائدة المدين المتبقي

9- ما هي الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منحه القروض؟

دراسة ملف القرض من زيارة ميدانية لمكان العمل للتأكد من وجود الأرض لمزاولة النشاط

10- هل طريقة منح القروض تتم بطريقة سهلة بدون عراقيل؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة **بلا**، ما هي هذه العراقيل؟

/

11- هل هناك شروط يجب أن تتوفر في العميل للموافقة على طلب القرض؟

نعم X لا

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه الشروط؟

متوفر العميل على مكان أو أرض لاستغلال المشروع حيازته على سند الملكية العميل ليس لديه قرض من بنك آخر

12- هل هناك متابعة للقرض بعد منحه للعميل؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة **بنعم**، كيف تتم هذه المتابعة؟

صيانة المعدات والتجهيزات

صرف قسط من قيمة المشروع

المحور الثالث: بيانات تتعلق بالاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

13- من بين الاعتبارات المذكورة، ما هي الاعتبارات يراعيها بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند منحه للقروض؟

سلامة القرض ☒ سيولة القرض ☐ التنويع ☒

توجيهات البنك المركزي ☒ طبيعة الودائع ☐ مصادر الوفاء بالقرض ☒

اعتبارات أخرى ☐

- في حالة هناك اعتبارات أخرى، ما هي هذه الاعتبارات؟

.....

.....

14- هل هناك قيود يفرضها البنك المركزي على بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند منح القروض؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه القيود؟

البنك المركزي يفرض سقف معين على البنك في الريف

هذه السقف على منح القروض

15- هل يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على سياسة التنويع(المقترضين) عند منح القروض؟

نعم ☒ لا ☐

16- هل هناك ضمانات يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية من العميل عند منح القروض؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه الضمانات؟

الرهن يكون العقار المنقول هو المكون لضمانة البنك

تاريخ الاستحقاق

17- هل تعتبر هذه الضمانات كافية لضمان استرجاع القروض؟

نعم ☒ لا ☐

18- ما هو الضمان الأكثر فعالية في ضمان استرجاع القروض؟

.....الرهن.....

19- هل المركز النقدي للعميل (السيولة الخاصة بالعميل أو مجموع الأصول) يعتبر ضمان حقيقي؟

نعم ☒ لا ☐

المحور الرابع: بيانات تتعلق بمخاطر القروض و كيفية تسييرها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

20- من بين المخاطر المذكورة، ما هي أنواع المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

مخاطر الائتمان ☐ مخاطر السيولة ☐ مخاطر سعر الفائدة ☒

مخاطر سعر الصرف ☒ عدم القدرة على السداد ☒ مخاطر العمليات ☐

مخاطر السمعة ☐ مخاطر التضخم ☐ الكل معا ☐

مصادر أخرى ☐

- في حاله هناك مصادر، أخرى ما هي هذه المصادر؟

..مخاطر الكوارث الطبيعية التي تؤثر على مشروع الحمل على البنك..

21- هل هذه المخاطر تؤثر على سيرورة بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

نعم ☐ لا ☒

- في حالة الإجابة **بنعم**، كيف تؤثر؟

.....

.....

22- هل هذه المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة و التنمية الريفية ترجع إلى

البنك ☐ العميل ☒ كلاهما معا ☐

23- ما هي أسباب هذه المخاطر؟

العسر المالي للعميل، عدم قدرته على سداد الدين
السقوط في الوضعية الهشة

24- ماذا ينتج عن هذه المخاطر؟

غسل الأموال
عدم القدرة على استرجاع الأموال المقترضة

25- كيف يتم تقدير هذه المخاطر من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

طريقة التحليل المالي ☒ طريقة التنقيط ☐ طريقة أخرى ☐

- في حالة هناك طريقة أخرى، ما هي هذه الطريقة؟

.....

26- كيف يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتسيير هذه المخاطر؟

الاستعلام المصرفي ☒ الأسلوب الوقائي ☒ الأسلوب العلاجي ☒

أنظمة الإنذار المبكر ☐ الكل معا ☐ طريقة أخرى ☐

- في حالة هناك طريقة أخرى، ما هي هذه الطريقة؟

.....

27- هل هناك نصالح خاصة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية تتكفل بتسيير هذه المخاطر؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، ما هي هذه المصالح؟

مصلحة القروض

.....

28- ما هي الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة و التنمية الريفية للحد من هذه المخاطر؟

- أخذ الضمانات الكافية من العميل لضمان استرجاع الدين
- تقديم عدد القروض المسموح في الطمأنة

29- هل يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية باقتسام هذه المخاطر مع بنوك و مؤسسات مالية أخرى للتقليل من هذه المخاطر؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه البنوك والمؤسسات المالية؟

- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الموجهة
- للشباب حاملي المشاريع F.C.M.J

الملـــحق رقـم 02

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العالـي و البحث العلمـي
جامعـة الشاذلـــي بـن جديـد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثانية ماستر

استمارة بحث حول موضوع: **استمارة رقم:** 02

آليات تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية

- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR-

وكالة الطارف

- **مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي.**

- من إعداد الطالبتين:
- شيماء رزق الله
- يسرى تحري

- تحت إشراف الدكتور:
- مزيان عبد الغفور

- ملاحظة: المعلومات الواردة في الاستمارة تبقى سرية و لا تستخدم إلا للغرض العلمي.
- ضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

السنـــة الجامعيـــة: 2019 – 2020

المحور الأول: بيانات شخصية

1- الجنس:

ذكر ☒ أنثى ☐

2- السن:

53.....

3- المستوى التعليمي:

ثانوي ☐ تقني(تكوين مهني) ☐ تقني سامي ☐

جامعي ☒ دراسات عليا ☐

4- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☒

المحور الثاني: بيانات تتعلق بالقروض وإجراءات منحها

5- ما هي أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

قروض استهلاكية ☐ قروض استثمارية ☒ قروض أخرى ☒

RFIQ (الطاطم والقمح) قروض موسمية الاسم الوقت الجاري.

6- من أين يحصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المبالغ المالية التي تمنح كقروض؟

أفراد ☒ مؤسسات ☒ الدولة ☒ مصادر أخرى ☒

- في حالة هناك مصادر أخرى، ما هي هذه المصادر؟

الودائع بالعملة الموجودة (الاسم).....

7- لمن تمنح هذه القروض؟

أشخاص طبيعيين ☐ أشخاص معنويين ☐ كلاهما معا ☒

8- هل يمنح البنك امتيازات للمقترضين؟

نعم — لا ☒

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه الامتيازات؟ ولمن تمنح؟

.....

.....

9- ما هي الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منحه القروض؟

- دراسة الملف والملاءة المالية
- الزيارات الميدانية لعين المكان .....

10- هل طريقة منح القروض تتم بطريقة سهلة بدون عراقيل؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة **بلا**، ما هي هذه العراقيل؟

.....

11- هل هناك شروط يجب أن تتوفر في العميل للموافقة على طلب القرض؟

نعم ☒ لا

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه الشروط؟

- أن يبلغ العمر الأدنى للعميل 21 سنة .....
- العميل ليس مدين في بنك آخر .....

12- هل هناك متابعة للقرض بعد منحه للعميل؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة **بنعم**، كيف تتم هذه المتابعة؟

المعاينة .....

- الوسائل وسائل البنك كي العميل تأجيل الاستفادة القرض .....

المحور الثالث: بيانات تتعلق بالاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

13- من بين الاعتبارات المذكورة، ما هي الاعتبارات يراعيها بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند منحه للقروض؟

سلامة القرض ☒ سيولة القرض ☐ التنويع ☒

توجيهات البنك المركزي ☒ طبيعة الودائع ☒ مصادر الوفاء بالقرض ☒

اعتبارات أخرى ☐

- في حالة هناك اعتبارات أخرى، ما هي هذه الاعتبارات؟

.....

.....

14- هل هناك قيود يفرضها البنك المركزي على بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند منح القروض؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه القيود؟

أن لا يتعدى البنك السقف الخارجية المفروضة عليه من قبل البنك المركزي لتمويل الودائع.....

15- هل يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على سياسة التنويع(المقترضين) عند منح القروض؟

نعم ☒ لا ☐

16- هل هناك ضمانات يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية من العميل عند منح القروض؟

نعم ☒ لا ☐

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه الضمانات؟

الرهن الحيازي + الرهن العقاري.....

.....

28- ما هي الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة و التنمية الريفية للحد من هذه المخاطر؟

- الإعتماد على الضمانات
- عدم منح القروض لكل من ليس لهم سوابق (السجل)

29- هل يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية باقتسام هذه المخاطر مع بنوك و مؤسسات مالية أخرى للتقليل من هذه المخاطر؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة **بنعم**، ما هي هذه البنوك والمؤسسات المالية؟

Fonds de garantie - FCMJ

الملـــحق رقـم 03

A PRESENTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE CELLE DU 30/09/2009 N° 614/2009

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

Date 03/11/2010 N° 812

Organe de décision (1) : CCT/GRE **Date du comité :** 31/05/2009 **PV n° 325**
Structure émettrice (2) : GRE ANNABA EL TARF 023
Emprunteur :
Activité : AGRICULTURE **N° de compte :** /
Agence domiciliataire : EL TARF 811 **GRE de rattachement :** 023
Cote du Risque emprunteur : / **Groupe d'appartenance :** /

prêt dit	Montant (4)	Validité « 5 »	Date limite d'utilisation «6»	Durée d'amortissement « 6 »	Différé partiel « 7 »	Différé Total «7»	Taux ou marge « 7 »	Taux commission d'engagement
-BAIL NG) 0	1 468 851,53		03 MOIS	05 ANS		12 MOIS	Fixé à 9% 5%+4% de Bonification	Taux en vigueur

ranties bloquantes :
Chaîne de Billets A Ordre (Pour les loyers et la valeur résiduelle)

serves bloquantes :
Versement en compte des loyers requis d'avance de DA.225 977,15
Signature du contrat dûment enregistré (ANNEXE03).
Engagement du respect du contrat liant les deux parties BADR/CREDIT preneur.
Procuration notariée Faveur BADR de renouvellement D'assurance.
Echéancier des loyers Cosigné par les deux parties (BADR/CLIENT).
Attestation de non endettement établie par la CRMA banque.

ranties non bloquantes :
Garanties SGCI pour la couverture du risque insolvabilité.
DPAMR avec Avenant de Subrogation au profit de la BADR.

serves non bloquantes :
Facture commerciale au nom de la BADR.
Bon de Livraison au nom de la BADR.
Carte Provisoire de Circulation au Nom de la BADR.
PV de Constat de Livraison.
Attestation de Service Fait signé par la BADR.

ations : (RECOMMANDATION DU CCT/GRE)
(des matériels de DA 2 259 771,59 est payé au fournisseur EPE/SPA-PMAT a la livraison.
aison effective du matériel est soumise à l'autorisation préalable et expresse de la Banque.
eur résiduelle pour la levée de l'option d'achat est de 2%du prix hors TVA soit DA 45 200,00 est payable à la fin
ériode du crédit.
térêts intercalaires sont ceux fixes par les conditions générales en vigueur en fonction des clauses
itionnelles du prêt.
yers sont payables semestrielles (voir article 04 du contrat)
ration de la TVA du bien d'équipement acquis et des loyers versés dans le cadre de crédit bail sur les matériels
es produits en Algérie (Art 17 de la loi de finance 2008).
blocage des fonds est subordonnée a la levée des garanties bloquantes et leurs validation par le service
le.

iquer le comité ayant pris la décision
iquer la structure ayant émis l'autorisation
iquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement
al du groupe.
sque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en
sidération le cours du jour.
ervir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne
ervir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la
rée du différé
ervir pour les crédits d'investissement.

Le Directeur du GRE

الملـــحق رقـم 04

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة شركة مساهمة ذات رأسمال قدره54.000.000.000 دج س ت
مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

الطارف في 2019/06/26

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
المجمع الجهوي للاستغلال
وكالة الطارف 811

المرجع رقم 009 / 2019

الى السيد / [illegible]

العنوان/ مشتتة حدة الطارف

سيدي,

نطلب منكم الحضور إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الطارف811 و ذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تسديد مبلغ الدين المتبقي على عاتقك المقدر1.309.943.34دج. علما أنك ملزم بدفع هذا المبلغ وفقا للاتفاقية البنكية.

نحيطكم علما أنكم ملزمون بالحضور في أجل لا يتعدى 10 أيام يوم استلامكم الاستدعاء في حالة الرفض فإننا ملزمون باتخاذ كل الإجراءات القانونية ضدكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

الوكالة

الملـــحق رقـم 05

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

GRE ANNABA EL-TARF 023 El-Tarf le : 30/06/2019

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
ALE EL-TARF 811 مقرها الرئيسي بالجزائر- 17شارع العقيد عميروش

Compte rendu de visite sur site

Mission effectuer par :

M. [redacted] Chef Sce SPC/GRE

M. [redacted] Assistant juridique

Auprès de :

M.[redacted]

Type de crédit : Leasing

ID : 000304141

Cité mechttet hada el-Tarf

L'an deux mille dix-neuf et le trente du mois de juin a 13H30 -s'est déplacée la mission au domicile de la relation cité en marge dont elle a constatée ce qui suit :

- L'existence du matériel financé s'agissant de tracteur agricole de marque CIRTA type C6807 immatriculé sous le N° 01705-610-36.
- Le tracteur est en état de marche.
- Interrogé sur le non remboursement des échéances dues la relation a affirmé qu'elle n'est pas en mesure d'effectuer aucun versement immédiatement a cause des inondations.
- La mission n'a pas manqué de lui demander le PV de constat des services agricoles dont il a nié l'existence.
- Devant l'insistance de la mission pour effectuer un versement faute de quoi le dossier sera soumis au recouvrement forcé le client s'set engagé a l'effectué a la fin de la saison agricole.

Sur ceux la mission est clôturée à 14H20.

M.[redacted]

M.[redacted]

Assistant Juridique

الملـــحق رقـم 06

BADR BANK
GRE ANNABA EL TARF « 023 »
ALE EL TARF « 811 »

EL TARF LE 18/11/2019

ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT

Nous soussigné Banque de l'agriculture et du développement rural,Agence EL TARF 811 siège social sis 17, Bd colonel AMIROUCHE Alger Attestons par la présente que :ME [redacted].

non endettee a notre agence

La présente attestation est délivrée sur sa demande pour servir et valoire ce que de droit.

p/ *LA DIRECTION*

Attaché Commercial

C.E.T 1er D

الملـــحق رقـم 07

P.V. C.R.R

Pour le débiteur

Ordre du jour : traitement de l'impayé détenu sur la relation ci-après :

Relation : [redacted] **Nature d'activité :** AGRICULTURE

Domiciliation : EL-TARF 811 **N° de Compte :** 811.700761

Engagements au 27/05/2015		Autorisation GRE du : 2010			Garanties	
Cpte	Montant	Type	Montant	Echéance	Nature	Valeur
389	1.543.212,13	LEASING	1.566.060,93	05 ans		
Intérêts	520.722,89					
TOTAL	**2.063.935,02**		**1.566.060,93**			

Exposés :

- Vu les difficultés rencontrées par le promoteur pour l'acquisition des équipements, sachant qu'il n acquis que le tracteur.
- Vu la décision règlementaire N° : 09/12 du 17/05/2012 portant sur le retraitement des agios réservé dans le cadre du recouvrement des créances qui prévois l'annulation de 35% des intérêts pour versement de 50% du capital impayé .
- Vu la volonté du client de bénéficié des avantages de la DR 09/12.
- Vu que la provision de DA 957.000,00 logée à la série 272 du compte de la relation.

Décision du CSRR :

- Déblocage de la provision a la série 300, qui représente plus de 50% du capital impayé.
- Annulation des 35% des agios.
- Etablissement d'un nouvel contrat de LEASING sur une durée de 04 ans.